هذا هو الإسلام
(١١)

مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين

د. محمد عمارة

مكتبة الشروق الدولية

هذا هو الإسلام

(١١)

مفهوم الحرية
في مذاهب الإسلاميين

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - مارس ٢٠٠٩ م

الإدارة: ٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسي - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٨ - ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٢٥٦٥٩٢٩

المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة - قصر النيل - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٣٩٢٨٠٧١ - ٢٣٩١٣٠٧٢

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

هذا هو الإسلام
(١١)

مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين

د. محمد عمارة

مكتبة الشروق الدولية

البرنامج الوطني لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

عمارة، محمد.

مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين/ محمد عمارة.

ط١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩م.

٩٦ص؛ ١٧ × ٢٤سم. (هذا هو الإسلام؛ ١١).

تدمك 978 - 977 - 6278 - 70 -7

١- الإسلام والحرية.

أ ـ العنوان. ٢١٤,٣٢٠١١

رقم الإيداع ٧٢٢٦ / ٢٠٠٩م

الترقيم الدولي I.S.B.N. - 978- 977- 6278 - 70 - 7

الفهرس

الموضـــــوع	الصفحة
• تمهيد	٧
• تقديم	١٣
١ ـ مشكلة المصطلحات	١٥
٢ ـ غيبة النصوص	١٨
• أصالة هذا التراث	٢٣
• أهم المدارس في هذا الميدان	٣١
١ ـ المجبرة الخُلَّص	٣١
٢ ـ المجبرة الوسط	٣٣
٣ ـ فلاسفة التصوف	٣٧
٤ ـ المتصوفة العمليون	٤٣
٥ ـ الفلاسفة العقلانيون	٤٤
٦ ـ المعتزلة	٤٩
أولا: الإنسان خالق أفعاله	٥١
ثانيا: ماذا لله؟	٥٤
ثالثا: تأثير الظروف الخارجية	٥٦

رابعا: حرية المجتمع ٥٧
(أ) البعد السياسى للحرية ٥٨
(ب) البعد الاجتماعى للحرية ٦٨
* المصادر والمراجع ٧٣
* سيرة ذاتية فى نقاط ٧٧
* ثبت بالأعمال الفكرية للمؤلف ٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحرية: ضد العبودية.. والحر: ضد العبد والرقيق.. وتحرير الرقبة: عتقها من الرق والعبودية.. فالحرية هى الإباحة التى تمكّن الإنسان من الفعل المعبر عن إرادته، فى أى ميدان من ميادين الفعل، وبأى لون من ألوان التعبير..

وفى المصطلح القرآنى، الذى يقابل بين الحر والعبد ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى﴾ ـ [البقرة: ١٧٨].

ومن المأثورات الإسلامية كلمات الراشد الثانى عمر بن الخطاب، التى يقول فيها: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟!..».

ولقد كان مبحث الحرية والاختيار أول المباحث التى بدأت بها الفلسفة الإسلامية فى تاريخنا الحضارى، بعد ظهور الإسلام.. ودلت ملابسات هذه النشأة على ارتباط «الحرية» «بالمسئولية» فى النظرة الإسلامية؛ لأن القضية التى أثارت الجدل فولّدت البحث فى هذه القضية هى التغييرات التى أحدثتها الدولة الأموية فى نظام الحكم الإسلامى، والصراعات التى حدثت بين المسلمين حول هذه التغييرات.. وهل القائمون بها مسئولون عنها؛ يحاسبون عليها، فهم أحرار مختارون؟ أم أنهم غير مسئولين؛ كليا، أو جزئيا أو لا حساب عليهم؛ لأنهم مسيرون مجبرون؟ فنشأ مبحث الحرية.. الذى عُبِّر عنه أحيانا بالكلام فى «القَدَر» مرتبطا بالمسئولية؛ مسئولية الإنسان!..

وإذا كان «التكليف» ـ وهو عنوان المسئولية فى القانون؛ الفقه الإسلامى ـ فرعا عن

«الحرية». فلقد تجاوزت الحرية ـ فى النظرة الإسلامية ـ نطاق الفرد؛ الحرية الفردية إلى النطاق الاجتماعى؛ الحرية الاجتماعية ـ للأمم والجماعات. ففى التكاليف الإسلامية «فروض عينية» على «الفرد» تستلزم حرية هذا الفرد المكلف. وفيها، كذلك، «فروض كفائية» ـ أى فروض اجتماعية ـ تجب على الأمة والجماعة. وتستلزم حرية اجتماعية للأمة والجماعة. الأمر الذى يقطع بتجاوز نطاق الحرية ـ فى النظرة الإسلامية منذ البدء ـ نطاق الفرد، إلى الجماعة والاجتماع. على عكس ما يظن الذين حسبوا مبحث الحرية والاختيار «فرديا ـ دينيا»، لم يتجاوز هذا الإطار!..

فإذا كانت التكاليف الفردية ـ الواجبة على الفرد؛ وهى فروض العين ـ تستلزم حرية المكلف بها. فإن التكاليف الاجتماعية ـ الواجبة على الأمة؛ وهى فروض الكفاية ـ تستلزم حرية الأمة المكلفة بها!..

***

ونظرة الإسلام إلى الحرية، ومن ثم مقامها فيه، نظرة متميزة، خاصة إذا كانت المقارنة مستحضرة نظرة الحضارة الغربية وبعض الحضارات الشرقية القديمة إلى هذا الموضوع..

* فالحرية، فى النظرة الإسلامية، ضرورة من الضروورات الإنسانية، وفريضة إلهية وتكليف شرعى واجب.. وليست مجرد «حق» من الحقوق، يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها إن هو أراد!..

* ومقام «الحرية» يبلغ فى الأهمية وسلم الأولويات، مقام «الحياة» التى هى نقطة البدء والمنتهى، وجماع علاقة الإنسان بوجوده الدنيوى.. لقد اعتبر الإسلام «الرق» بمثابة «الموت»، واعتبر «الحرية» إحياء و «حياة».. فعتق الرقبة؛ أى تحرير العبد، هو إخراج له من الموت الحكمى إلى حكم الحياة.. وهذا هو الذى جعل عتق الرقبة ـ إحياءها ـ كفارة للقتل الخطأ الذى أخرج به القاتل نفسا من إطار الأحياء إلى عداد الأموات.. فكان عليه، كفارة عن ذلك، أن يعيد الحياة إلى الرقيق بالعتق والتحرير!!.. ﴿ومن قتل مؤمنا خطئا فتحرير رقبة مؤمنة﴾ ـ [النساء: ٩٢]. وبعبارة واحد من مفسرى القرآن الكريم ـ الإمام النسفى [٧١٠هـ/ ١٣١٠م]: «.. فإنه [أى القاتل] لما أخرج نفسا مؤمنة من جملة الأحياء، لزمه أن يدخل نفسا مثلها فى جملة

الأحرار؛ لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها، من قبل أن الرقيق ملحق بالأموات؛ إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكما، وفي الآية ١٢٢ من سورة الأنعام: ﴿أو من كان ميتا فأحييناه..﴾!..». فالإسلام عندما يهدي إنما يحرر، وعندما يحرر فإنه يحقق للإنسان الضرورة المحققة لمعنى «الحياة» وحقيقة الحياة!..

***

وكلمات الإمام النسفي، التي تقول: «إذ الرق أثر من آثار الكفر»!.. تلفت النظر إلى الموقف العملي الذي اتخذه الإسلام، إبان ظهوره، من نظام وواقع الرق والاسترقاق..

لقد ظهر الإسلام ونظام الرق - إن في شبه الجزيرة العربية أو فيما وراءها - نظام عام وبالغ القسوة، ويمثل ركيزة من ركائز النظامين الاقتصادي والاجتماعي لعالم ذلك التاريخ.. وإذا نظرنا إلى المحيط الذي ظهر فيه الإسلام وجدنا الروافد والمنابع المتعددة دائمة الإمداد لنهر الرقيق الزاخر بالجديد من الأرقاء.. فالحروب العدوانية.. والغارات الدائمة.. والفقر المدقع.. والعجز عن سداد الدين.. والخرابة وقطع الطريق.. وأسواق النخاسة التي تعج بالصغار المجلوبين - فتيانا وفتيات - كانت من المعالم الأساسية لكل المجتمعات، حتى لا نغالي إذا قلنا: إن الرقيق كان «العملة الدولية» لاقتصاد ذلك التاريخ!..

فلما جاء الإسلام، وقامت دولته بالمدينة، حرم وألغى كل المنابع والروافد التي تمد نهر الرقيق بالجديد.. ووسع مصبات هذا النهر، عندما حبب إلى الناس عتق الأرقاء، بل وجعله مصرفا من مصارف الأموال الإسلامية العامة، وصدقات المسلمين.. وعندما جعل العديد من الكفارات هي تحرير الرقبة.. وعندما سنّ شرائع المساواة بين الرقيق ومالكه، في المطعم والمشرب والملبس.. ودعا إلى حسن معاملته، والتخفيف عنه في الأعمال.. حتى لقد أصبح الاسترقاق - في ظل هذه التشريعات - عبئا اقتصاديا يزهد فيه الراغبون في الثراء!..

فلم يكن موقف الإسلام من «الحرية».. وعداؤه «للعبودية».. مجرد موقف «فكري.. نظري».. وإنما تجسد على أرض الواقع تجربة إصلاحية شاملة غيرت

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الإسلام [illegible] الأسرى [illegible] الاقتصاد في القتل، والامتلاك [illegible] شيوخ وعجائز [illegible] ويقول [illegible] "الاسترقاق" و"الاسترقاق" [illegible] لا يمكن [illegible] "الاسترقاق" [illegible] الإسلام [illegible] [illegible] [illegible]

تقديم

كثير من الدراسات التي كتبت، وحصة من حديث المستشرقين، عن تراث العرب [illegible] وتصب حتى [illegible] في مجال حرية الإنسان، سواء كان [illegible] من [illegible] أو [illegible] الإحساس على حد سواء. فقد [illegible] أي [illegible] ولا يرضي [illegible] أنه لا ينسجم مع حقيقة الموضوع، عندما نأتي إلى الحكم بأنه ليس للعرب مسلمين تراث في هذا الموضوع. ولا نصيب ولا مشاركة، ولا حتى نظرات في هذا الميدان.

وعلى الرغم من الإحساس الصادق والمشروع [illegible] لشيعة [illegible] من [illegible] وحتى [illegible] هي [illegible] والتوحيد بحق كبيرة وسموه حق حرية الإنسان، أنيه فكرة متكاملة [illegible] في هذا الموضوع، لا [illegible] مستشرق يحب [illegible] حقيقة فيتفق عن أصحاب «العدل والتوحيد» أن يكون لهم شيء [illegible] في هذا [illegible]، ولعل بعض أسباب ذلك إنما هو الخلط الذي وقع فيه هذا [illegible] حكم [illegible] من حرية» و«الاختيار» وتوهم أن [illegible] بين الإسلام، وحماستهم [illegible] هو [illegible] أنهم [illegible] أحراراً، ولا كانت لهم نظرية متكاملة أو شبه متكاملة في حرية الإنسان.

[illegible] من [illegible] في [illegible] الإسلام [illegible] أصحاب [illegible] الأحرار [illegible] من [illegible] و[illegible] الإسلام تحت تأثير الاتجاه [illegible] في [illegible] «حرية» [illegible] [illegible]

(١) سير توماس و. أرنولد (الدعوة إلى الإسلام) ص٩٢ ترجمة د. حسن إبراهيم وزميله عبد المجيد عابدين. وإسماعيل النحراوي هـ [illegible] ١٩٦٧م.

[illegible] مفكرين أحرارًا، بل كانوا مسلمين حقيقيين، على [illegible]

[illegible] وقد صدقت هذه [illegible]

[illegible]

١ ـ مشكلة المصطلحات

[illegible] على معنى «خير» في [illegible] على معنى «خير» [illegible] على معنى «خير» [illegible] على معنى «خير»

[illegible] وصف «خير»، ويصدر حكمه السياسي [illegible] بوصف «الحكم خير من [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] يكون قادراً على ما يقع منه، وإن صرفه عن فعل إلى فعل»[1].

[illegible]

[illegible] في عصرها ذات المفهوم ونفس مضمون.

[illegible] ومجاهدة النفس عن الاهتمام بالجانب الفكري والعقلي الذي عرفه [illegible]

[illegible]

٢) أبو الحسن الأشعري (مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين) ج٢ ص٤٠٧، تحقيق هـ ريتر، ط بيشتيون سنة ١٩٣٠ م، و (نفس) في أبواب التوحيد والعدل) ج١٢ ص٣٢٣، ٢٣٥، ٢٦٣، ٣١٦، ٣٤٦، وجه، ص ٣ ٣٥

[illegible]

حصة الخاصة عن [illegible] الرسوم والآثار لانحاقهم في تجلي نور الأنوار»[1]

[illegible] عبر المصنفين التي عبرت عنها مصطلحات «الاختبار والخبر» يدفع لنا في أبحاثنا حول هذا الموضوع

[illegible] تراث عربي إسلامي بعنده في هذا الميدان

***

٢ـ غيبة النصوص

[illegible]

[1] [illegible]

بسبب من غياب النصوص التي ضيعت في هذا الموضوع

لفكر "المعتزلة" وتوجيه على [illegible] لإسلامية في [illegible] فكر المعتزلة [illegible] تعرض لكثير من المحن، وأصابته موجات متعددة ومتلاحقة من [illegible] [٢٣٣هـ/ ٨٤٧م]. وهو الخليفة الذي مكن لأهل [illegible] الحرية والاختيار، وجعلها من أعمدة [illegible] سنة [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] مكتبة مخطوطات التي بدأنا هذا في مصر نلتفت إلى
أهميتها منذ نصف قرن، وإن كنا لم نشر منها حتى الآن سوى القليل

[illegible] في حياة الجاحظ [١٥٩ - ٢٥٥هـ/ ٧٧٥ - ٨٧٢م] ولي
[illegible] عمر عددي في جمع العمارات و تسطير استعمله لهذا الموضوع، من بين عشرات
[illegible] من جديد، تتعطيه فكرة مسكنه عن رأيهم في هذا
الموضوع، وهو أمر ليس بسهل أو متاح لكثير من الباحثين

[illegible] صعوبة جلاء هذه الصفحة من تاريخ العمارة
الإسلامي في مصر عبد القادر الذي قرأت كل صفحة منه [illegible] مشكلة، ومن ثم التمس العذر للذين توهموا أنه ليست لنا في هذا الميدان أيه فكرية
[illegible] و تنظيمه، ولم نعرف في تراثنا عن [illegible] لأخرى في تراثها حول هذا الموضوع.

[illegible] دراسة [illegible] مخطوطات
[illegible] عن [illegible] مصنفه و [illegible] عنه
[illegible] بعض [illegible] الأبحاث [illegible]

[illegible] الجاحظ ص١٦٢ ط القاهرة ١٩١١م

[illegible] في مقدمة أهدافها إبراز الوجه المشرق المتعلق بموقف العرب المسلمين من قضية [illegible] المعاصرة، وهي قضية المعطيات التي قدمها أسلافنا فيما يتعلق بمشكلة حرية الإنسان، ونحن على ثقة من أن هذه الأبحاث، وخاصة الواعية منها، [illegible] تضيف إلى [illegible] جديدة تكون بمثابة من أصالة الفكر في تراثنا العظيم، مما يجعله أكثر عمقاً، ومدى لأخذ بعضها [illegible] فكرنا المعاصر الإسلامي من الحرية في ضوء ما قدمه [illegible] في الحضارة الأخرى التي تشهد [illegible]

* * *

أصالة هذا التراث

أصالة هذا الفكر في تراث أهداف عدة في مقدمتها

هذا العصر أحد الخدمات في معركة البناء!

وتطبيقها في فترة الانتقال هذه التي تمر بها أمتنا هذه الأيام

أمتنا الماضية، وممارسة معاصرة لأصح ما فيها من صفات سلفنا الصالح
حاولوا تطبيقها في هذا الموضوع.

وهو المنهج الذي تكتب عن طريقه الكثيرون من هؤلاء الباحثين

● ... الحرية ... الإنسان ... الجماعة البشرية ... الإنسان ... الحرية ... الحرية ... الحرية

قد تتم السيطرة عليه لتسخيره في منافعه، هو نفسه أمر يولّد علاقات مشابكة ومعقدة بين الأسياد والمصنعة تجعل من علاقة الإنسان بأخيه وسيلة لا غاية» لإفراز فكر إنساني حول الحرية في هذا النطاق

● وعلاقة الإنسان بالطبيعة وتأثيرها على تطور هذه العلاقة، وعلى تطور الإنسان نفسه، هي مسألة أساسية في الاقتصاد والاجتماع. وقد تحدث عن هذه العلاقات وتناقضاتها وخواتيمها، وعن علاقة سيطرة الإنسان على الطبيعة وتسخيرها لمنافعه، كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز. ولا يسع المجال هنا لإيراد مقتطفات كثيرة لهما حول هذا الموضوع

وإذا كان هذا هو الإطار العام لعلاقة الإنسان بالطبيعة، وإذا كان الإنسان العربي القديم لم يتميز عن غيره من البشر بأي إبداع أو تميز في هذا المجال، فلا نحسب إلا أنه قد كانت له أفكاره في «الحرية» ومفاهيمه حول «الحرية» و«الاختيار» و«الإنسان» وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم قد تأثرت بالعلاقات الاجتماعية السائدة، ومع ظهور الإسلام وقوته التي لا ترقى إليها الشكوك، فقد تأثرت بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبالتالي فإن الإنسان العربي المسلم أصبح يفكر في مسألة الحرية من منطلق إسلامي جوهره التسليم والتفكر، حتى قيل إن «الإسلام دين يحث على التفكر» ومن أجل هذه الحقيقة فإن المسلم في مختلف العصور يحاول أن يجد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ما يعينه على فهم الحياة والكون والإنسان. ولا بد أن تكون مفاهيم الإنسان العربي المسلم أفكاره عن الحرية ومفاهيمه في هذا الموضوع من دم قد قامت له دولة وأصبح لديه علاقات يحكمها الشد والجذب والأخذ والعطاء والتناقضات والصراعات

فصل واصل بن عطاء الغزال (المتوفى عام ١٣١هـ [٧٤٨ - ٧٤٩م]) وعمرو بن عبيد [المتوفى عام ١٤٤هـ] وغيرهما من مفكري المعتزلة في حرية الإنسان، كانت قد تكونت لديهم قناعات في صفوفهم تبرز، وموقف الخوارج جميعاً قد كان إلى جانب «الشورى والاختيار» للإمام على أساس من الكفاءة وتوفر الشروط التي ليس فيها «النسب» أو العرق أو الاعتراف بشرف بعض الأنساب، كما كان موقفهم جميعاً في حرب الجمل وصفين وبعدهما من الأمويين وفي موقف الخوارج من علي وأصحابه قبل خروجهم عليه

[illegible] في [illegible] شكل تقديس

[illegible] وحديثي عن [illegible] حرية [illegible] وصف [illegible] وأصحاب «الحرث الإباضي»، وهم الفرقة [illegible] خوارج [illegible]

[illegible] يعود بفكر معتزلة [illegible] فكر [illegible] حتى [illegible] استعاروا نظريتهم في حرية «الإرادة من المسحة مباشرة»[2] وإذا كانت هذه الدعوى قد [illegible] فلا تعني [illegible] ادعت [illegible] فكر [illegible] نظرية [illegible] خوارج [illegible] ليست [illegible] خوارج [illegible] وهل ثمة تشابه [illegible] بعض [illegible] خوارج لم يعرف عنهم [illegible] فكرة [illegible] وذلك بسبب من [illegible] مواقفهم [illegible] وبسبب من [illegible] مستمرة [illegible] وإمكانيات [illegible] فضلاً عن النقل أو التقليد

---

(1) (مقالات الإسلاميين، ج1 ص93، 94، 104، 115، 116، 126، وفجر الإسلام (طبعة [illegible] ص48، ط القاهرة سنة 1938م وكارلو ألفونسو نلينو (بحوث في العقيدة [illegible]، ترجمة د. عبد الرحمن بدوي، ط القاهرة سنة 1965م

(2) العقيدة إلى الإسلام، ص93

(3) محمد عبد الهادي [illegible] المدخل [illegible] الكلامية [illegible] ص76، ط القاهرة سنة 1926م

وقد كانت تجربة جواح ومن إليهم في نشوء دولة الموحدين، إلى التجربة السياسية الكبرى التي أقامها الإسلام في صورة دولة الشورى لأول مرة في التاريخ بسبب اللون أو الجنس، تلك الدولة التي رأى فيها أفلاطون المثل الأعلى للدولة التي يصنعها الإنسان، عندما تحدث عنها فقال: "وتعد جمهورية العرب المسلمة نسخة تامة لتطبيق جمهورية أفلاطون"[1].

وهذه التجربة السياسية الشورية إذا كانت نموذجاً تطبيقياً على "حرية الاختيار"

وقبل أن يستطرد الخوارج في هذه المسألة يحدثنا عن علي بن أبي طالب يتحدث عن أهل "النصرة" فيوكد لهم أن الإنسان هو صانع أفعاله، سواء منها الخير أو الشر، وأن الناس "إن عملوا بالطاعة لم يحل (الله) بينهم وبين ما فعلوا، وإن عملوا بالمعصية فشاء أن يحول بينهم وبين ما فعلوا، فعل، وإنما يثيبهم على ما حال بينهم وبينه، فهو حسن له، وتفضل على العباد لأستحقاق عليهم بشيء، وهو أجبرهم على معاصي لأسقط عنهم العقاب"[2].

وقبل الحسن بن علي بن أبي طالب نجد أخاه يتحدث في حديث عن صنع الإنسان لأفعاله واختياره لها ومسئوليته عنها، فيتحدث إلى ذلك الشيخ الذي جاءه يسأله عن خروجه وخروج الناس معه لحرب معاوية بن أبي سفيان، وعن علاقة ذلك بالقضاء والقدر، وهل هو بقضاء وقدر؟ فأجابه علي بن أبي طالب قائلاً: "ويحك لعلك ظننت قضاءً لازماً وقدراً حتماً، ولو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب، وسقط الوعد والوعيد، إن الله سبحانه أمر عباده تخييراً ونهاهم تحذيراً [إلخ]" ومن هنا كان خروج معاوية بأفكارهم في حريته واختياره. إن علي بن أبي طالب وعى حقيقة الناس من حوله وأدرك دوافع مواقفهم وأحكامهم التي تؤكد اختيارهم لأفعالهم، وإحساسهم بمسئوليتهم عن أفعالهم[3]. ومن هنا يصبح من حق الحسن

---

(١) أوسب ريدن [ابن رشد والرشدية] ص١٧٠، ١٧١، ترجمة عادل عنتر، ط القاهرة سنة ١٩٥٧م (والنص مأخوذ من طبعات ابن رشد ص٥١٤)

٢ الحسن بن علي بن أبي طالب في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط حيدر آباد بالهند سنة ١٣١٦هـ

(٣) نهج البلاغة ص٣٧٥ ط. دار شعب القاهرة سنة ١٩٦٨م

٤ نهج الأصول الخمسة، ص٢٤، وسنة والأمر ص٨

[illegible] [٦٣ هـ - ١٣ هـ / ٦٨٣ - ٧٣٤م] عن [illegible] [٦٥ هـ - ٨٦ هـ / ٦٨٥ - ٧٠٥م] عن [illegible]

[illegible]

[illegible]

ونحن نستطيع أن نسوق عشرات الأدلة على مكان القرآن و[illegible]

(١) (رسائل العدل والتوحيد) جـ١ ص٨٣، ٨٤ دراسة وتحقيق د. محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة ١٩٧١م

(٢) (رسائل العدل والتوحيد) جـ١ دراسة وتقديم

(٣) مخطوط مصور ٥٢٢١ دار الكتب المصرية

(٤) المصدر السابق جـ١ ص١٠٢ وما بعدها

(٥) المصدر السابق جـ٢ ص١٥٤ وما بعدها

ترجمة فلسفة أرسطو وإلهياته قرابة القرن ونصف من [illegible] وفي ذلك دليل على أن
لا ينقض على أن المفاهيم العربية الإسلامية عن الحرية قد كانت قد [illegible]
المجتمع العربي الإسلامي، ولم يكن ممكنا إلى حد المجتمع من خارج حدوده، دون
استعارات وتصورات قد [illegible] من خلال [illegible] الثقافة العربية
الإسلامية وغيرها من الحضارات والثقافات.

[illegible] أن يكون الوقت قد حان لتقديم تصورات [illegible]
حول هذا الموضوع؛ لأن ذلك ليس ضروريًا [illegible] ذلك
هو الأهم من وجهة نظري هذه التصورات وأن هذه [illegible]
[illegible] وأصبح كي يكون [illegible] فكرية في فكرنا [illegible]
[illegible] المعاصر، [illegible] حيث نرى في [illegible] في حياتنا
نريد لها السيادة والشيوع والثبات

***

أهم المدارس فى هذا الميدان

[illegible]

وأخيرا وقفت على أرضية الحق [illegible]

[illegible]

[illegible]

[

لأفعال إلى فاعلها [illegible] على سبيل المجاز؛ لأنه «لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وربه هو [illegible]، وإن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز»[1].

[illegible] على الجبرية [illegible] شبهوه [illegible] شبهة [illegible] في [illegible] حيث [illegible] على [illegible] واحد [illegible] على [illegible] لأمر شيء قضى به، وفي كل حال قضى به "من قبل سنة"[2]. ورغم هذا فإنه هو [illegible] في سنة (١٢٨هـ) أو سنة (١٣٠هـ) أو سنة (١٣٢هـ)، على خلاف في ذلك [illegible] «الجهمية» نسبة إليه[3].

[illegible] يحكيه [illegible] عن [illegible] لقدري»، والذي يكنى بأبي المنذر، أنه فجأة دخل يوم أحد عبيده [illegible] حرفه [illegible] فقال له [illegible] قضاء الله» [illegible] على «عدمه» هذا بالقضاء والقدر فروحه بخارية احتسبه علاوة على [illegible]

[illegible] في [illegible] وتفسيره؛ لأن [illegible] وأشعاره [illegible] في ذلك [illegible] بجهم بن صفوان (ت ٣٠ ـ ٢٣٥هـ / ٧٥٢ ـ ٨٤٩م) [illegible] سنحدثه عنه [illegible] من جمع بين البراهين؟». ولكن أبا الهذيل قد أسرع إلى

[illegible] ٢٧٩

[illegible]

[illegible] ٢٢ د

(د) الفهرست، ص ١٨١

حيوانية بدعية منطق، فقد قال «ابن أبي» أحد زعماء البصرة ـ مركز الاعتزال ـ فيهم يقولون: لعود الله ولا أحسب أهل هذا المذهب يتركونهم على هذا القول. فما تقول أنت؟!!» فخجل الرجل وسكت[1].

وهكذا في هذا العصر الذهبي نجد نشعة من جانب «صفحات» الجبر المطلق»، مصداقاً لما يقوله بعض المعاصرين من أن «الله تعالى عن صرف وقت وجهه في الرد على هذه الفئة الضالة من قدريتهم في هذا العصر لتتمر حتى «المطلق» يستحق الجدل والنقاش!

٢ ـ المجبرة الوسط

وهم الذين يحددون مرحلة تقصيد موقف وسط، فلم يقولوا بالجبر الخالص كما صنعت الجهمية، ولم يقولوا بخلق الإنسان لأفعاله وحريته واختياره كما فعلت المعتزلة، وإنما قالوا بأن الإنسان قادر، ولكنه لا يؤثر في فعله بل إن الله هو خالق فعله وصنعه، وقالوا: «إن الإنسان ليس له قدرة على الفعل، بل يقال إنه ليس خالقاً»[2]. أما الثمرة التي أثمرتها هذه «القدرة» التي عرفوا بها للإنسان فقد سموها «الكسب»، فقالوا: إن الله «يخلق» الأفعال جميعاً، وإن للإنسان «يكسب» عليها ثواباً أو عقاباً ويصحح حوارهم وغضبهم.

وهو فيما أرى ينطوي على تحايل من المجبرة ـ لكي يتخلصوا من الوقوف السلبي في مقابل خلافيه ـ حتى عن مذهب الأشاعرة، لأن الأشاعرة يقولون بأن الله خلق الكسب، ثم يخلق في الإنسان القدرة على الفعل، ويخلق من فوق ذلك الفعل.

فهم في الحقيقة يكررون أن يكون الإنسان خالقاً لأفعاله، ويرون أن صنعه مقصوراً لا يتعدى دائرة «المحل» الذي يخلق فيه الكسب الذي هو للإنسان لا وجهة لا يتصور ليس ولا أحد من مرجعيتهم يحدد لنا بوضوح متى يخلق الله الكسب في الإنسان، ومتى يخلق فيه المجبرة خلق الفعل، فيجعلونه في وقت «يخلق» الله فيه على صنعة

---

١ ـ شرف المرتضى (أمالي المرتضى) القسم الأول ص١٨٠

٢ ـ [illegible]

[illegible] ... [illegible] ... [illegible] ... [

[illegible] "كسب" كي يكون مبرراً للثواب والعقاب، ويقصرون في تبرير ذلك. وهذا [illegible] هؤلاء المعتزلة أنفسهم، فهم يقولون إذا كان المبرر للثواب والعقاب هو "الحدوث" عن "كسب" فيجب أن يكون هذا "الكسب" واقعاً بقدرة الإنسان، وأن يكون [illegible] الاختيارات في فعل الأفعال وتركها، وبذلك تتلاشى [illegible] عن حقيقة هذا "الكسب" الذي يصحب فيه الفعل وجوده، أو يقترن به الفعل اقتراناً لا انفكاك فيه، ولكن هذا الاقتران لا يصح أن يكون سبباً في استحقاق هذا الفعل للثواب والعقاب، لأن هذا الاقتران لا يخرج "الكسب" عن كونه مخلوقاً لله، وحينئذ لا يكون هناك فرق بين "الكسب" وبين الفعل الذي يصدر عن الله ابتداء، فكلاهما لا يستحق عليه ثواب ولا عقاب، لأن الإنسان لا يملك شيئاً في الحالتين، فكيف يكون مسئولاً عن شيء لا يملكه؟ [illegible] لا يكون للإنسان قدرة على فعل شيء، فكيف يكون مسئولاً عن "كسب" لا حقيقة له في هذا [illegible] شيء لا حقيقة له[2].

وعلى الرغم من [illegible] موقف المعتزلة حين "هو موقف مرفوض في حد ذاته" لأنهم قد أوقعوا أنفسهم في موقف [illegible] يتحدد ضمن إطار "الكسب"، وذلك لأنه لا شيء أدعى إلى الرفض والإدانة من هذا الموقف الوسط الذي تجتهد المعتزلة لتتلمس بين المواقف المتناقضة، فتجعله حقيقة دون أن تجد له سنداً يتضمن إليه عقل الإنسان، ومن هنا قالت المعتزلة: إن المصائب [illegible] ومتعلقة بنا لحدوثها، وعندما يسألهم من يصفون أنها لا تتعلق بنا، ويقول: إن نحن كذلك فيها حتى [illegible] فيكون [illegible] من عند الله [illegible]

(١) (شرح الأصول الخمسة) ص٣٧٠، ٣٧١

(٢) (المغني في أبواب التوحيد والعدل) جـ٨ ص٨٢

[illegible] (واسط) [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] عوثية [illegible] ثنويه [illegible] ثنائية [illegible] ، وكذلك [illegible] هم "صحبت الشمال من سمنة"[1] وجميع هذه الفرق تتفق في هذا الموقف الذي سنعرض له فيما بعد، وهو الموقف الذي أوسعه مفكرو المعتزلة دحضاً وتفنيداً

٢ـ فلاسفة التصوف

وهؤلاء هم الذين نعتت صنعتهم واعتنقوها دائرة [illegible] وخاضت [illegible] في بحث صرف [illegible] بحث فيما وراء الطبيعة، ولكن بمنهج غير منهج الفلاسفة العقلانيين، فلا من أن يؤولوا ظواهر النصوص كي تتفق مع أحكام العقل ومعطياته حيثما تراءى لهم أن [illegible] تأويلاً معرقاً في الغرابة، وأحياناً معرقاً في الشذوذ، وفي أحيان أخرى نجدهم قد [illegible] في هذا التأويل في بعض الغرابة، كل ذلك في سبيل جعل معطيات الذوق والشهودة الصوفية هي الحكم، المرجع والمعيار في تفسير هذه النصوص

وليس يمكن [illegible] من متصوفة المسلمين عدا بعض، وفي مقدمتهم، [illegible] يكن أبرزهم جميعاً، الشيخ محيي الدين بن عربي (٥٦٠ ـ ٦٣٨هـ ١١٦٥ ـ ١٢٤٠م) ومن هنا فإن اختيارنا له في حربه للإسلام كنموذج لهذه المدرسة من متصوفة الفلاسفة، أو الفلاسفة المتصوفين، إنما هو اختيار يضعه في خلاء هذه المجموعة من مفكري الإسلامي للعقل، وحربه للإسلام في جملته

وحتى نفهم ابن عربي في أي موقف من مواقفه الفكرية، وكيف في موقفه من حربه للإسلام، فلا بد أن نعي قدمه من نظريته في وحدة الوجود، وهي نظرية "وحدة الحق" (الله) و"الخلق" (الكون) التي هي لب قسم كبير لأعظم ما في تراثنا كله من وجهات نظره حيثما فكر، وبحث ودرس، وفي كل شأن من شئون الوجود من موضوعات، فوحدة الوجود هي المفتاح الذي نفسر من خلاله ابن عربي كل شيء، سواء أكان ذلك في عالم الفكر أو عالم السلوك

---

(١) (كشاف اصطلاحات الفنون) ص١٣٨٢، ١٣٨٣، ١١١، ٦١٦، ٤٨٤ و(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) ص ٦٨

٢ [illegible]

وهناك حقيقة لا [illegible] فكر [illegible] وحدة الوجود هو [illegible] الأسفار، مستمدة [illegible] وهي [illegible] وهي [illegible] ويمتد [illegible] وأيضا [illegible] ولذلك لا [illegible] الأصل والأساس [illegible] فقد عرفه [illegible] الذين [illegible] وحدة الوجود، يمتد [illegible] في "الحق" المجرد عن "الخلق" فقد عرفوا بالذين من أصحاب وحدة الوجود، ونحن نحدد هذا الاتجاه في [illegible] (١٦٣٢ - ١٦٧٧م) الذي [illegible] فكره به "الشعور فكر شيء" [illegible] كل فهم لأشياء هو في [illegible] فهم لله [illegible] فكر تفكير في [illegible] وهي من موضوعات المعرفة بعد في أوقات [illegible] تفكيراً في [illegible] ويؤدي [illegible] إذا نظرنا إلى فلسفة سبينوزا بأسرها من خلال معادلته الأساسية: "الله - الطبيعة"، فهذه المعادلة [illegible] ما دام البحث في الطبيعة ذاتها، سواء في مجموعها أو في تفاصيلها، [illegible] أطراف المعرفة وهي [illegible] تعدو فكرة الله عنصرا تكمل [illegible] فلسفة سبينوزا على أساس [illegible] المجرد فالتصور [illegible] يعبر بها عن أفكاره المعبرة [illegible] وحدة الوجود، وحدة [illegible] وحدة [illegible] وعلى الرغم من [illegible] يقول فيها "الكل" [illegible] وحدة الوجود في [illegible] لا تكمن في وحدة شيء ويتصور [illegible] الله [illegible] الأساس [illegible] هي فلسفة، وفي هذا [illegible] عنده مجرد فكرة يكمل تخصيصها عندهم فلسفة حرة وكلية فهما فلسفيا.

فهل يمكن [illegible] هذا التعسف [illegible] الأرض التي وقف [illegible] وحدة الوجود؟

[illegible] لعلاقة [illegible] سبينوزا [illegible] وقد [illegible] حق على [illegible] وحدة الوجود [illegible] حتى [illegible] المجرد عن [illegible] الخلق [illegible] ولا وجود [illegible] تقدم [illegible] يتحدث على [illegible] من [illegible] [illegible] ونحن [illegible] نريد أن نثبت

(١) د. فؤاد زكريا (سبينوزا) ص١٣٢، الطبعة الأولى القاهرة

(٢) المرجع السابق، ص١٥٣

(٣) مقدمة (فصوص الحكم) لابن عربي، ص٣٥ [illegible] ١٩٤٦م

صحة هذا الرأي في رأي ابن عربي؟ لأن ذلك خارج عن غرضنا هنا. نريد له هذه الصفحات، وهو أن نقول إن وجهة نظر هذا الرجل لا تستقيم ولا تثبت بمحيص عندنا. يدرس رأي ابن عربي في الحرية الإنسانية، وهي القضية التي نقدم إليها، كالعادة، من خلال منظار وحدة الوجود.

ذلك أن الإنسان بهذه الحرية، بقضية حريته، يشهد كمثل لا يسامى بكلامه وظاهرته في الأديان الأخرى سماوية كانت أم غير سماوية، كما تجلت في هذه القضية، يتشبث ويتعلق فيها وجهات نظر، وفي تصوره أن الإنسان "خلق" فهو صرف، وبه "خلق" صرف حر، ثم تتوزعهم معسكرات ومذاهب حول من هدى بخلق الأفعال؟ ومن لقدره ولإرادته ولاستطاعته ومشيئته؟ وما هي حدود حريته التي يتمتع بها كل صرف من الأطراف؟ وقد كان ابن عربي قد نظر هذه القضية من خلال منظار وحدة الوجود، فمن يتصرف عنده هو الأساس؟ وبهذا هو مبدع الأفعال والمسئول عنها؟ الحق؟ أم الخلق؟.. الله؟ أم الإنسان؟

ونحن نستطيع أن نقول باطمئنان شديد إن ابن عربي قد رأى أن الإنسان هو مصدر الأفعال، وأن في "الخلق" صرف "الحق" نفسه، في هذا المضمار!! أي تصوره لله في ذلك فيه كثرة حق، وسنحاول فهم ما لا يتطرق إليه الشك أو الريب في هذا السبيل.

* فهو يحدثنا عن أن الله هو الذي يحكم في الأشياء أي يقضي، ولكنه يرى أن هذا القضاء الإلهي تابع لعلم إلهي، وقد كان لعلم الإلهي - كما يرى ابن عربي - تابعاً للأشياء وتبعاً لها، فإن الأشياء هي التي تقضي وتحكم في وضع الأمر وحقيقة شأنه. يقول ابن عربي وهو يقول "علم أن القضاء حكم في الأشياء، وحُكم الله في الأشياء على حد علمه بها وفيها. وعلم الله في الأشياء ما أعطته المعلومات هي عليه بنفسها وبقدر ثبوتها هي عليه الأشياء في عينها من غير مزيد. فما حكم القضاء على الأشياء إلا بها. وهذا هو معنى سر القدر. ﴿لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾. ﴿قل فلله الحجة البالغة﴾ فالحكم في التحقيق تابع لعين المسألة التي يحكم فيها كما تقتضيه الرتبة، فالمحكوم عليه كما هو فيه حاكم على الحاكم أن يحكم عليه

بذلك. فكل حكم محكوم عليه بحكم به وقضاه، كان حكم من [illegible] الله ﴿أعطى كل شيء خلقه﴾ فيما يقدره ويشاؤه، وما شاء الله فحكم به، وما علمه كما شاء إلا بعلمه، فالسعيد من سعد في أصل تكوينه، والشقي من شقي في علمه والإرادة والمشيئة تبع للقدر»[1].

ومن هذا الفرق بين الحكم الذي هو القضاء، وبين الحق الذي هو المقضي به، يتبين أن الحق لا يحكم عليه بل هو المحكوم عليه، وبه يحكم على غيره[2].

ثم هو يرد هذه القضية بعينها على من يحكم عليه بأنه ليس على الحق في اعتقاده وفي ممارساته الدينية، ويناقش هذه القضية من حيث إن الحكم على صدور العلم لله على وفق الحق، وبمقتضى هذا العلم المعلوم، فكيف يحكم على ذلك بأنه ليس على الحق؟ ﴿وهو أعلم بالمهتدين﴾ أي بمن هو على الحق في اعتقاده وممارساته الدينية، فكل ما يعلمه الله عن عباده هو تابع للمعلوم، فمن كان في علم الله من أهل الجنة فهو في الجنة لا محالة، ومن كان في علم الله من أهل النار فهو في النار لا محالة، فكيف يكون هذا قول: ﴿وهو أعلم بالمهتدين﴾، فكيف يمكن أن يقال: ﴿إن هؤلاء على الحق﴾ [illegible] فيرد عليهم بأن الله هو الذي يشقيهم ثم يعذبهم على شقائهم [illegible] عذابهم لا بحسب ما علمه الله. وما عذبهم إلا على كفرهم بالله ثم على [illegible] فإن كان ظلم فهم ظالمون؟ وبذلك قال: ﴿ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾، فما ظلمهم الله، كذلك ما قالوا لهم إلا ما أعطته ذاتهم أن يقولوه، فما هو معبود من هو على ما هو عليه من أن يقول كذا ولا يقول كذا، فما قالوا إلا ما علمت أن يقولوا، فما أثبت ما ادعوه لأنفسهم ولا نفاه، وعدم الإثبات مع [illegible] سمع منهم

---

(١) فصوص الحكم، ج ٣، ص ٣٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٢.

فالكل منهم ... والأخذ عنهم
إن لا يكونوا منا ... فنحن لا شك منهم»[1]

كما يرى الشيخ أن الإنسان هو مصدر ما يقع به من خير أو شر، وأنه لا عذر له في ذلك من الحق إلا ما تعطيه دوافعهم في أحوالها... فما أعطاه الخير سواء، لا أعتده ضد الخير عنه، بل هو معتد به ومعتبر فلا يذم لذاته ولا يحمد لذاته»[2]

وما عن الخير والشر في هذا السياق، وأي الأشياء هو، ومن صنعه، وما تلقى من خلق يتحدث عنه الشيخ عربي في هذا الصدد. ففي ذلك يصح من قبله فيخصص (ليس خلق) ... خلق الليس به إلا بإضافة الوجود عنك إليه، وهو حكم الله عليه، فإنه ليس عنك، فلا عندك لا تملكه ولا تعلم إلا بعلمك، وما ينبغي لمخلوق أن يعلم إلا ما علمه الله، فإن ذلك لا يتم إلا بالأحكام، وهي عدمية لا وجود لها، فإن ذلك لا يتم إلا بالأحكام، وهي عدمية لا وجود لها، فتعين عليه ما تعين عليك، فالأمر فيه بيك وبيك بينه، غير أنك تسمى مكلفا بفتح اللام مشددة وهو كلف لا تطيقه كلفني، تحملك وقد تحمل عليه، ولا يسمى مكلفا. اسم مفعول»[3].

وأما عن العلاقة بين الخير والشر عند الشيخ، فإن عربي يرى أن الإنسان هو صانع الخير والشر، بينما الشرع هو واضع الأحكام من صنع الخير، فهو يتحدث عن «الدين عند الله الإسلام»، وهو الحد، فالدين عند الله هو الحد، والذي من عند الله تعالى هو شرع الذي جئت أنت إليه، فالدين لا يقيد، والناموس هو الشرع الذي شرعه الله تعالى فمن تعدى لا يعتبر شرعه الله فيه ذم

(١) المصدر السابق، ص١٣٠، ٣١
(٢) المصدر سابق ص٨٢، ٨٣
(٣) المصدر السابق، ص٩٦
(٤) مصدر السابق ص٨٣

[illegible] و[illegible] ن شاء، كما يقسم تعالى: ﴿ [illegible] هو مشيئته، وخلقه وضع للأحكام، فالإنشاء هو عين فعله، فالذي من فعله فعل لأن كان منه»[1]

ثم إن هناك قضية هي [illegible] ، يحسمها الغزالي، من خلال نص موقف [illegible] ، وهي قضية [illegible] ، الذي كان لأشياء؟ [illegible] ، أم هو من صنع نفس الأشياء؟ [illegible] ، الغزالي يرى أن [illegible] الأمر بكون فقط، [illegible] نفس تكون، فهو صادر من نفس الأشياء؟! وهو يحدد على ذلك قاعدة تقول: [illegible] ، وقوله تعالى: [illegible] ، [illegible] تقول له كن فيكون (...) [illegible] ، فهو [illegible] تكوين نفس الشيء، على ما هو، وهو الصادق في قوله، وهذا هو المعقول في نفس الأمر»، ثم يضرب بذلك مثلاً توضيحياً، فيستطرد قائلاً: «كما تقول الأمر [illegible] ، فيقوم [illegible] ، فيقوم بعد مثلاً الأمر نفسه، فليس نفسه في قيام هذا [illegible] ، وليس في فعل العبد لا من فعل السيد»[2].

وهكذا نجد أن [illegible] ، في [illegible] ، في موضوع خلق [illegible] ، [illegible] ، من خلال نصوصه [illegible] ، وهي [illegible] ، التي تشبه في [illegible] ، وخاصة (فصل الحكم) [illegible] ، في [illegible] ، في وحدة [illegible] .

فهل نحن نريد أن نقيم [illegible] ، في [illegible] ، في [illegible] ، بكل [illegible] ، هذا الموضوع، فإننا سنتصنع [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ،

[illegible] يرى "الاختيار" في حق "الحق" فلأنه يبحث عن [illegible] وعدم الامتثال، وقد حق "لا" أن يحدد سلوكهم من "حق" و"باطل" بدل كونه في حق عقيدتهم وثوابتهم، وعدم كونه "ممكنًا" وغير [illegible] حالة "الوجود بالفعل"[1].

٤ ـ المتصوفة العمليون

[illegible] المتصوفة من وقف بهم تفكيرهم دون حديث نفسي في قضية الإنسان وعلاقته بالوجود، وبين من جعلهم من الرياضات الروحية وتحقيقها نصب شغلهم الشاغل، فانصرف حديث سلفنا الصوفي، فيما نقل عنهم في هذا الموضوع، وكما تحدث عن غيرهم، مؤدى قد نستشف من خلاله رأي عبدالله المتصوف في قضية حرية الإنسان، فيما يختار عينًا من أعلام متصوفة العصور، هو الإمام أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري [٤٦٥هـ ١٠٧٢م] صاحب الرسالة القشيرية، لنرى من خلال ما قد يرد له في قضية حرية الإنسانية عند قال القشيري في هذا الموضوع؟

[illegible] كان عبدالله من هذا الفريق من المتصوفة، حديث تصريح عن "حرية" و"اختيار" وبيان مجرد حديث عن "خير" و"اختيار"، كما نصح متكررون بعبارات مختلفة لا حرف، ولكن سنحته حسب هذه المصطلحات نفسها حديث نفي عنه حسب مصطلحي "خير" و"اختيار" أي نفس حديث عن فعل الإنسان، من هو؟ ومن ينسبه؟ الله ينسبه؟ أم الإنسان؟

[illegible] هؤلاء المتصوفة بحرية [illegible] لأنهم، في نهاية، أنصار "خير" و"عدم خيره" لا أن كان ذلك، فلأن مصدوم "حرية" وصيرورتهم عندهم هي الإسلام عن [illegible] وبرة تصير بها، تسعى نفسه في ذات حق نفسه، وهو مصدر كل شيء عدا في ذلك فعل الإنسان "فحريته لا تكون بعيدة تحت رق المخلوقات، ولا يجري عليه سلطان المكونات"[2].

---

(١) المصدر السابق ص٣١

٢ [illegible] ص١٧٠ ـ ١٧١ تحقيق وتعليق الشيخ زكريا الأنصاري ط القاهرة سنة ٩٦٦ م

وكل هذه الصياغة لهذه القضية يمكن أن تخدع القارئ، وعلى الأقل توهمه أن الأشعري يرى أن حرية الفعل الإنساني تتعلق من جانب بالمخلوق، ومن جانب بالخالق، وأن في ذلك تعالياً على الأشعري حين جعل حرية الإنسان، وكل ما يصدر عنه يقوم، تعالياً على سيده. إلا أن حقيقة حرية في كسب المعتزلية، لا تعني أن حرية الفعل إلى المعتزلة، هي على خلاف المعتزلة، بل هو ضده بالتأكيد.

ولا يعترض معترض على هذا التخريج بسبب من أن هذه "العبودية" في المقصود من "خلق" الفعل، لأنه قد حكمت عليه بأنه لا يعني أكثر من أن الله يخلق فيه، ولكني أريد هنا أن أقف على موقف أشعري آخر من قضية "الأفعال الإنسانية" هي؟ وما هو خلقها؟ فهذا هو البحث والمقصد في هذا الموضع. ولإمام المفسرين يقول في (باب العبودية) عن أبي علي الجبائي في قوله: إن "العبودية" هي: العبادة. فأولاً عبادة، ثم عبودة، ثم عبادة. فالعبادة بعضها من مؤمن، وهي عبادة مخلوق، وهي عبادة خلق خلق. وتقول العبودية: ترك الاختيار فيما أمرت به من الأقدار، وتقول: العبودية: التبرؤ من الحول والقوة، والإقرار بما يعصف به الوليد من نقوض وبنية"[1]. فإذا كانت العبودية هي ترك الاختيار، والتبرؤ من الحول والقوة، وإذا كانت حرية هي العبودية، فلا تحسب إلا أن هذا هو، في نهاية المطاف، هو "الحرية" التي تناقض حرية الإنسان بمعنى المفهوم من هذا المصطلح.

٥ـ الفلاسفة العقلانيون

وهم الذين متأثرون الأشد في الفكر العربي الإسلامي، وعلى الأقل حاولوا التوفيق بين نصوص أرسطو وجوهر الفكر الإسلامي كما جاء به القرآن الكريم. وهم الذين أطلق عليهم اسم "الفلاسفة المشائين" نسبة إلى "المشاء" وهي "الإشراقيون" الذين يصنع الصوفي وتأثره بأفكار أفلاطونية محدثة، من المشائين العرب (ت ٢٥٠هـ/٨٦٣م) وابن سينا (٣٧٠ـ٤٢٨هـ/٩٨٠ـ١٠٣٧م).

---

(١) المصدر السابق ص٧١.

(٢) المصدر سابق ص١٥٤

والنموذج الذي سنقدم من خلاله وجهة نظر الفلاسفة العقلانيين المسلمين في قضية حرية الإنسان هو أبو الوليد بن رشد (٥٢٠ـ٥٩٥هـ/ ١١٢٦ـ١١٩٨م) لدن بحثه هذه القضية وأعطى فيها رأياً واضحاً ومحدداً، ودافع في مؤلفاته عن الرأي الذي انتهى إليه، والذي تعد عن رأيه الذي كثيراً ما يعبر عنه شروحه على آثار أرسطو، حكيم اليونان.

وقد كان عرض القضية، حتى الآن، قد أشار إلى بعض الاتجاهات العقلية والعقلانية في الفكر الإسلامي، مثل «المعتزلة» و«المعتزلة البغداديين» و«المعتزلة البصريين» و«المعتزلة» أهل العدل والتوحيد، وكذلك المتصوفة بنوعيهم المتسننين والعقليين، وقد سبق أن نشير في بداية الحديث عن موقف ابن رشد هنا إلى بعض ملامح موقف حسن ومعبر ومتميز عن أصحاب هذه الآراء الخمسة التي سبقت إشارتنا إليهم في هذا الحديث.

فهو يحكم منهجه العقلي في رفض الإطلاق في بحثه لقضية «حرية الاختيار» من فوق أرضية التصوف والمتصوفة، ويحكم إسلامه ومسلمته الخلاقة في حضارة عربية إسلامية، وتصدقه الخلقية والدينية في مدى التوفيق بين الحكمة والشريعة، لم يقف هذا الموضوع العقلاني من موقف المتصوفة السلبي من قضية حرية، وكذلك العقلاني من حكم العقل وأثره في هذه القضية، أي أنه يضع بحثه هذا من فوق رفض «الفلاسفة المتكلمين» لبعض مسائل منهج العقلي، ويتجاوز موقفهم في البحث عن الحقيقة، دون عون من الفكر الإسلامي الديني، أو ممن تقدمه عقيدة روحية التي تشعل الجزء الأكبر في الحياة النفسية والمعنوية لجماهير الناس.

وقد قاد منهج العقلي ابن رشد إلى أن يرفض موقف المتصوفة من قضية الحرية، وكذلك موقف الأشاعرة في هذه القضية، كما قاده موقفه العقلي إلى أن يخالف المعتزلة ـ وبذلك قد وقف على أرض فريدة من أرضيات الفكر الإسلامي إلى موقفه من الأشعريين.

ذلك أن ابن رشد قد بحثه في القضية بعد أن قضى بحثاً في الفكر اليوناني

(١) ابن رشد (مناهج الأدلة في عقائد الملة) ص٢٣٢ تحقيق د. محمود قاسم. ط القاهرة سنة ١٩٥٥م

الإسلامي، وبعد أن قامت في تراث أمتنا فكرية عملاقة حول هذا الموضوع في مختلف المدارس وعلى اختلاف ألوانها، وكان جميع ما صاغ المتكلمون ومتصوفتهم وفلاسفتهم إصراراً من القرآن الكريم، ونتج عن ذلك أن تمسك «المعتزلة» بموقفهم مستندين بظواهر بعض الآيات القرآنية التي توحي بأن الإنسان مجبر على كل شيء حتى على أعماله ﴿ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير﴾ [الحديد ٢٢]، دون أن يؤولوا ظواهر هذه الآيات

وذلك على اعتبار أن هذه الآيات وأشباهها تدل على أن الله مجبر الإنسان على كسبه وحسناته، لأن الإنسان لا حرية له ولا خيار فيما يصدر عنه من أفعال، وهذا موقف لا يتناسب مع العدالة الإلهية التي ركزت فكرة حرية الإنسان واختياره في أفعاله ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ [البقرة ٢٨٦] وقوله ﴿ويعفو عن كثير﴾ [الشورى ٣٤] وقوله ﴿وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم﴾ [الشورى ٣٠]، وقوله ﴿والذين كسبوا السيئات﴾ [يونس ٢٧]، وقوله ﴿وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى﴾ [فصلت ١٧]، وقوله ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ [الكهف ٢٩]، وقوله ﴿فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين﴾ [المائدة ٣٠] وكل هذا موقف معتزلة في مشاكلة الأشاعرة، فإن ابن رشد قد رام لنفسه موقفاً وسطاً بين القائلين بالجبر والقائلين بالاختيار

فهو يرفض موقف المعتزلة الذين يقولون بأن الإنسان خالق أفعاله، ويرفض موقف الأشاعرة الذين يقولون بأن الإنسان كاسب، وإن الكسب هو خلق الله في العبد على ما يعتقدون، وهذا لا معنى له، فإذا كان الكسب والاكتساب مخلوقين لله ـ سبحانه ـ فالعبد ولا بد مجبر على اكتسابه»[1].

ولكنه لا ينسى موقف المعتزلة، كما قد مر في الأذهان، ولم يتخذ موقفاً مغايراً، بل يبين المعتزلة، ويصحح التعبير ـ وذلك لعدة أسباب، أهمها

---

(1) المصدر السابق، ص ٢٢٤

[illegible] في ظواهر نصوص تعارض [illegible] في [illegible] بحرية الإنسان واختياره، والأخرى التي توحي بأن [illegible] وقت [illegible] حتى [illegible] على [illegible] "المحكمة" [illegible] "المتشابهة" [illegible] شرح [illegible] هو الذي [illegible] [illegible] [illegible]

عن وجهة نظره التي رأى فيها الإنسان حرًا، ولكنه رأى هذه الحرية محكومة بمشيئة الله والظروف والملابسات التي تحيط بهذا الإنسان. فالحر المريد فعله هو الإنسان الفاعل لشيء فهو حر في ما يريد، ولكنه غير مطلق الحرية في ذلك، فهو مقيد بمشيئة الله وفق شروط الضرورة التي تحدد ذلك، فهو يتحرك في نطاق مشيئة الله في الظروف المحيطة به وخروجه عن نطاق إرادته.

وقد كان هذا الموقف الذي عرضنا له من الظروف الموضوعية قد جعله يرى نطاق حرية الإنسان في كل ما يعترضه، فهو مرجع ذلك كله في مشيئة الله التي خلقت الإنسان وفكرة ربط المسببات بالأسباب، وإن الأسباب هي التي تحدث المسببات، وذلك مصطلح شهير لدى الفلاسفة المسلمين (ابن رشد المتوفى سنة ٥٩٥هـ/ ١١٩٨م) لدى الحديث عن مسألة السببية وورد في كتابه الشهير (تهافت الفلاسفة)[1].

ابن رشد يعرف الفاعل بقوله: «الفاعل بالقدرة هو الذي يكتسب الشيء هي صدوره عنه بكل ما يمكن أن يكتسب ذلك الشيء من الأسباب التي تحوجه إلى الوجود، وإن توقف عنها، كانت الأفعال مسلوبة عنه بالقدرة، وهو الفاعل الذي من خارج». فالظروف الموضوعية، هي المعبر عنها بمشيئة الله عند ابن رشد، أو الظروف الموضوعية هي الحاجة في تكوين الإرادة الحرة لدى الإنسان، وهو ما يسميه ابن رشد بـ«الفاعل بالقدرة» أو «هي السبب في أن يريد أحد المتقابلين. فإن الإرادة إنما هي شوق يحدث لنا عن تخيل ما، أو تصديق شيء، وهذا التصديق ليس هو الاختيار، بل هو شيء يعرض له من الأمور التي من خارج»[2]. وهو رأي قد عبر عنه كثيرًا بحوثه المختلفة التي تتحدث عن طبيعة الظروف المحيطة بالإنسان، أيًا كانت هذه الظروف طبيعية، أو موضوعية هي الحكم في تحول الإرادة إلى واقع أو إعاقة هذه العملية. وإذا كانت هذه الظروف هي التي تشكل سلب الإرادة وتسببها، فإنها تكون معبرة عن «الحتمية» لا شك فيها ولا جدال.

---

(١) أبو حامد الغزالي (تهافت الفلاسفة) ص٢٤ وما بعدها، ط القاهرة سنة ١٩٠٣م.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٥ ـ ٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٢٦.

... عن ذلك هذا التيار في محاولة من رشد للمعتزلة، ويكره أن يسمى الإنسان «خالقاً» لأفعاله، وذلك عندما قال: «إن الاسم الخالق لا يشركه فيه المخلوق، لاستحالة قدرة ولا بعدة؛ إذ كان معنى الخالق هو المخترع للجواهر»[1]، كما سبق وذكر موقف بشر الحافي، وكذلك موقف الأشعريين.

٦ ـ المعتزلة

وإذا كان مدرسة المعتزلة ـ أصحاب العدل والتوحيد ـ هي أكثر مدارس الفكر العربي الإسلامي أصالة وتعبيراً ـ بوسطية نهجها العقلي ـ عن قضايا المجتمع الذي عاشوا فيه، فلا شك في أن دراسة هذه المدرسة جديرة بالبحث والتدريس، فهو أمر خارج عن نطاق هذا البحث الخاص بحرية الإنسان. فقد وجدت في حديث عن حرية الإنسان عند المعتزلة بعض النقاط التي تلقي بعض الأضواء على الأهمية البالغة التي تتسم بها آرائهم في هذا الموضوع، وهي:

١ ـ أن رأي المعتزلة في حرية الإنسانية قد صاغوه وتحدثوا عنه وأوسعوه بحثاً ودرساً وتحليلاً تحت أصل من أصول خمسة هي سموه «العدل»؛ لأنهم ـ في رأيهم ـ «الحق سبحانه» «منزه» عن أن يخلق الشر والقبيح والظلم والجور، وأن يكلف العباد ما لا يطيقون، وأن في حرية الإنسان ومسئوليته شيئاً من هذا «الجور» عن الله، وإذاً لا يجب أن ينسب إليه من «العدل»، وقد كان موقف هؤلاء هو الذي أصبح ـ بعد ذلك ـ هو الموقف الذي عليه قدر هذا البحث في تفكيرهم.

٢ ـ أن المعتزلة قد عرفت بهم أصول خمسة هي أشهد ما تكون الاعتقاد خمسة هي لا يتم شرف الانتساب بهم لأمر في فكره حتى أسبقها وهو عندهم، وهذه الأصول هي:

(أ) العدل.

(ب) والتوحيد.

(جـ) والوعد والوعيد.

(د) والمنزلة بين المنزلتين

---

(١) المصدر السابق، ص٢٣١

(هـ) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويرى هذه العناصر مفكرهم الكبير بشر بن المعتمر الهلالي (١٣٥ ـ ٢١٠هـ/ ٧٥٢ ـ ٨٤٩م) قد تحدث بها لأصول خمسة، وهي عند جميع الفرق. ولم تكن بها حرية الاختلاف في التفاصيل[1]. ويكاد يجمع المؤرخون على تسميتهم بأهل العدل والتوحيد، كما يرجع ذلك إلى اهتمامهم بثلاثة من هذه الأصول، العدل وموضوعه تحت عنوان العدل، ويندرج تحت الأصول الوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين، لأن الكلام في العدل هو الكلام في الوعد والوعيد، ومن العدل ألا يخلف ولا يكذب، وكذلك المنزلة بين المنزلتين، لأن الكلام في أن الله تعالى لا يصلح الفاسق إلا بالعقاب هو الكلام في أن الله تعالى لا يصلح المكلفين إلا بالثواب والوعد والوعيد، ومن العدل ألا يخلف في وعده ولا في وعيده، ومن العدل ألا يخلف ولا يكذب، وكذلك المنزلة بين المنزلتين داخلة في العدل، لأن الكلام في أن الله تعالى لا يصلح الفاسق إلا بالعقاب هو الكلام في أن الله تعالى لا يصلح المكلفين إلا بالوعد والوعيد والأحكام على المكلفين وجب أن يتعبدهم به، ومن العدل ألا يخل بواجب، وكذلك الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]. إذا عرفت ذلك ظهرت لك خمسة أصول وحديث الحرية في هذه المدرسة من مدارس التراث

٣ ـ أن فكر المعتزلة عن العدل والحرية قد تمت صياغته وتم استخلاصه من عقيدة وقد عرضته سلافته في مؤلفاته على نحو يعتبره كثير من المستشرقين أساسًا من خلال صراع سياسي واجتماعي وفكري صاحب الدولة الأموية إلى جانب محافظة في فكرها، وتقدم مبكر في حياتها، وهي شاهد الأفكار المستوردة المتأثرة بالعقائد والفلسفات الأخرى التي تعرضت لحضارة، وإن كانت قد تعرضت لعوامل عربية، وأن فكر المعتزلة هذه قد نشأ في بيئة في بلاد الأمويين والعباسيين، وهي حدث المذهب وصار المذهب مقدمة لأن يكون هذا المذهب الكلامي رسميًا يحرك العباسيين[3]، وهو الأمر الذي جعل

(١) أبو معين النسفي (بحر الكلام) اللوحة ٣٤ مخطوط ٥١٤ عقائد ...

(٢) شرح الأصول الخمسة ص٢٥. أما الحديث المفصل عن هذه الأصول ... كتابنا (المعتزلة ومشكلة الحرية) (بالإنجليزية) طبعة بيروت سنة ٩٧٢ م وطبعة ... ٩٨٨ م

(٣) نشأة الإسلامية وعلم الكلام الفصل السابع ص٥٨ ـ ٧١

[illegible] يعتبر المعتزلة حول حرية الإنسان بعداً كثيراً [illegible] ويشمل على ما هو هام وبعد [illegible] فكري المتخصص حول "الحرية" و"خلاف" حول "ما" صنعت بعض المدارس فكرية أخرى

وإذا كانت هذه هي بعض النقاط التي تعطي مزيداً من الأهمية [illegible] في حرية، فإنه لا شك فيه أن [illegible] هذا الموضوع [illegible] وفي [illegible] وفي [illegible] لقضية حرية الإنسان؟!

أولاً: الإنسان خالق أفعاله

[illegible] فكرة [illegible] الإنسان [illegible] فكرة [illegible] فكرة [illegible] الموضوع، وفي خلال [illegible] كثيرة جداً، [illegible] في مؤلفاتهم [illegible] فكرة [illegible] فكرة [illegible] الحسن والقبح [illegible] والتي تؤكد مسئولية الإنسان عن أفعاله، وصحة [illegible] وحتمية [illegible] بهذه الأفعال

[illegible] فهم قد يقررون جميعاً أن [illegible] الإنسان غير مخلوقة لله [illegible] من [illegible] لله [illegible] وحدثها [illegible] وذلك لأن هذه الأفعال [illegible] الإنسان، ولا يصح أن تنسب [illegible] أن يكون فعل [illegible] مقدوراً وصادراً عن فاعله.

(ب) كما اتفق جميع المعتزلة [illegible] أن أفعال العباد من [illegible] حادثة من جهتهم[1] [illegible] الإنسان [illegible] فعل[2] [illegible]

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، جـ٨، ص٣، ٤٣، وشرح الأصول الخمسة، ص٣٣٣، ٣٤٤، والفصل في الملل والأهواء والنحل، جـ٤، ص١٩٣

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، جـ٨، ص٣

(٣) المصدر السابق، جـ٨، ص١٤٩

عنه، وإن جهة تعلق هذه الأفعال به ليست كما هو الحدوث[1] في جهة تعلق المحدث بمحدثه، بل هي كما يشير إليه الشيخ أبو الحسن الأشعري، وتبعه عليه كل من سلك سبيله من المتأخرين، كالقاضي أبي بكر الباقلاني وابن فورك وغيرهما، وهي التي سنقف عليها إن شاء الله تعالى.

(ب) أن المعتزلة وإن كانوا يوافقون الأشاعرة على خلاف جهم[2] الذي يقول بأن العبد مجبور على أفعاله، بحسب قصده ودواعيه، كما أنها تنشأ بحسب إرادته وتصوراته وتوجهاته التي تقع من غير مشيئته[3]، وبأن كسبه وقوعها مشروطًا بقصده وداعيه إليها، وعدم وقوعها مشروطًا بكراهته لها وتصوراته وتوجهاته التي تصرفه عنها وتحول بينه وبينها، كما لا يخفى أن فعله هو الأثر الصادر عن فاعليته

(ج) أن المعتزلة - على عكس الكثيرين من الذين خاضوا في هذا البحث - قد وقفوا وصف الإنسان بأنه «فاعل» لأفعاله هذه، على هو وصف على جهة الحقيقة، ليس على جهة المجاز، ورفضوا أن يكون ذلك أمرًا خاصًا بالله - سبحانه - ولقد قالوا صراحة: إنه إذا سألنا سائل فقال: «أتتصفون غير الله بأنه فاعل على الحقيقة؟ قيل له: نعم»[4]، وإن هذا الحرف لا يقتصر فقط على الإرادة، على نحو ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعري، وبعض من تبعه من المتأخرين، بل هو حد مشترك لا خلاف فيه بين جميع المعتزلة[5]، بما فيهم بشر بن المعتمر وأبو موسى المردار وأبو عبد الله البصري وأبو الحسين الخياط وأبو القاسم البلخي وغيرهم، وإن المعتزلة «تفعل غير مشتهاة، فهو في فعل الإنسان حل في بعضه أو في غيره»[6] كما أن «فعل الله خارج من حد الاعتمادات والتأليف والآلام والأصوات وما شابهها، جميعًا، لأنه في بعض ما يقدر عليه الإنسان ويفعله»[7]، كما «يصح على فعل العباد كونه إرادة ولا كراهة»[8].

---

١ انظر: الأصول الخمسة، ص ٣٠٠، ٣٣٣، ٣٤٠

٢ انظر: [illegible] ص ٦٨، [illegible] ٢٩، [illegible] ٤٣ و٤٥ و٥٠

٣ انظر: الأصول الخمسة، ص ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠

٤ [illegible] ص ٨٩

٥ [illegible] ج ٩، ص ٢

٦ [illegible] ج ٩، ص ٣

(هـ) أن المعتزلة بعد أن رفضوا أن تكون أفعال الإنسان مخلوقة لله ـ سبحانه ـ لم يخرج بعضهم ـ كما صنع سواهم من المعتزلة ـ عن أن يصير الإنسان بأنه هو خالق هذه الأفعال، وذلك لأن المعنى الحقيقي عندهم هو "التقدير"، وهذا المعنى حادث لا قديم. وقال زهير:

ولأنت تفري ما خلقت ... وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

فهذا يدلنا من غير شك على أن الخلق في الحسية يوصف به الإنسان، كما في قوله تعالى: ﴿وتخلقون إفكا﴾ [العنكبوت ١٧]، وقوله: ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ [المؤمنون ١٤]، وقوله: ﴿ءأنتم أشد خلقا أم السماء بناها﴾ [النازعات ٢٧] وسواء أكان المعنى في هذه الآية هو الخلق من العدم أم التقدير، فإن الله ـ سبحانه ـ وصف نفسه بأنه خالق، وهذا الوصف لا يتصور أن يكون إلا بالنسبة إلى الحادث. فإذا كان الخلق من جهة المعنى فيجب أن نبين أن العبد يحدث الشيء، وأنه يصح أن يحدثه مقدورا له، ثم يبين السر في تصريف لفظ الخالق في حق الله ـ سبحانه ـ دون العباد، وكيف أن السر في ذلك يعود إلى أن الخلق في حق الإنسان لا يقع عليه فيحدث حسن ومقبوحه، وهذا حرى ذلك من جهة المعارف ... كما لا يقع في (ب) لا عبرة، ولا الأمر غير واقع من يحرق على غيره، ولا هو محل لإيقاع الرسالة للإيهام، ولا هذا شأن لا يقع ذلك منه، وذلك لأن المعنى الحقيقي لهذه الكلمة ـ كما هو واضح ـ هو وقوع الفعل من فاعله مقدرا، وأن العبد قد يحدث الفعل مقدورا له، كما أنه ـ تعالى ـ يحدث ذلك، فيجب أن يوصف بهذا الوصف. فإذا ثبت ذلك، فإن عندهم أن الحركة المكتسبة مخلوقة فيجب أن يكون لها خالق، وهذا الخالق قد يكون الإنسان، كما أن خالق الحركة الضرورية هو الله ـ تعالى ـ[3].

وهذه القدرة التي تسمى المعتزلة للإنسان، والتي بها يخلق الأفعال، إنما هي

(١) شرح الأصول الخمسة ص٣٨٠

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل جـ٨ ص١٦٣

(٣) المصدر السابق جـ٨ ص٢٨٣

كما رأوا أنه «لا يصح أن يكون فاعل الأجسام إلا قديمًا إلهًا»[1]. ونحن نستطيع أن نقول لهم جعلوا خلق الأجسام والجواهر من قبل الله، بينما تشكيل هذه الأجسام والمواد الأصلية وإعادة صياغتها هو من خلق الإنسان، وعلى الجملة، فإنهم قد نسبوا إلى خلق الله كل ما هو خارج عن نطاق الممكن بالنسبة لقدرات الإنسان. ومن الأمثلة العديدة التي ساقوها توضيحًا لهذه القضية قولهم وهم يتحدثون عن المنة والنعمة: «وقد جعل لكم من بيوتكم سكنًا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتًا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثًا ومتاعًا إلى حين»[2]. وقد جعل لكم ظلالًا وجعل لكم من الجبال أكنانًا وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون»[3]. [النحل ٨١ ـ ٨٢]. فهو الذي سخر الإنسان لأن يتخذ من جلود الأنعام بيوتًا يستخفها في ظعنه وإقامته، ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثًا ومتاعًا إلى حين. وقد جعل له من الجبال أكنانًا وجعل له سرابيل تقيه الحر وسرابيل تقيه البأس. كذلك يتم نعمته عليه لعله يسلم. فالله ـ سبحانه ـ خلق الجلود، والإنسان صنعها وشكلها، فكان الله ـ عز وجل ـ خالق الأيدي والجلود، وكان العباد فاعلين للحركات الصانعين لتلك المصنوعات. كذلك الله ـ سبحانه ـ خلق الحجارة والطين، والعباد بنوا الدور وشيدوها بنوا من القصور، فاجتمعت في تلك الحجارة والأكف العمالة والحركات التي دارت لها الحجارة، فكان الله ـ جل ثناؤه ـ خالق الأيدي والصخور، والعباد أحدثوا الحركات وبنوا الدور... فقد أجمع كل فريق من فرق المسلمين وكل فقهاء الأمصار على أن فعل العبد مخلوق لله وأن فعل العبد فعل له حقيقة من أفعاله وأن كل من أفعال العباد فعل للعبد على الحقيقة وأنه هو الذي يوصف بأنه طاعة أو معصية وأنه إنما أمر ونهى وأثاب وعاقب لأفعال العباد على الحقيقة التي هي قضية حرية الإنسان ـ قد أجادوا تحديد ما لله وما للإنسان في هذا الميدان.

---

١ المصدر السابق ج ٨ ص ٣.

٢ يحيى بن حمزة بن علي الزيدي (محمد ابن حنظلة) اللوحة ٢٤٤ مخطوط مصور ٢٩٠٥٥ في مكتبة المخطوطات [illegible] نسخة [illegible] دار الشروق سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م

ثالثا: تأثير الظروف الخارجية

[illegible] لأثر ظروف موضوعية [illegible] لا يسلب الإنسان اختياره [illegible] لأي من الفعل والترك، فليس هناك [illegible] في وقوع الفعل أو تركه، ليست مقصورة على الفعل فقط بل تشمل [illegible] وجوده أو لا، فهم يتحدثون عن "القدرة على الفعل" بمعنى [illegible] لكن [illegible] الظروف الخارجية القوية التي يقع من قوته دعوته الإنسان إلى الفعل [illegible] يترك الفعل ويتركه، ولكنهم لا يخرجون الفعل [illegible] يكون في كسبه وحده؛ لأنه يستند إلى قدرة ومختار، [illegible] هي التي أوجدت هذا الفعل، بدليل أن قوة الدواعي لا يكفي [illegible] لإسناد الفعل لقدرة بحيث يوجد الفعل بدون تلبية هذه الدواعي.

وهذا التقدير - الذي بالغ فيه - الذي أعطاه المعتزلة لأثر الدواعي التي تلجأ من حيث لإسناد الفعل والترك، لا يعني أنهم يسوون بين الداعي وغير الداعي، إذ هناك اختلاف بينهما من بعض الوجوه[2].

كما أنه لا يعني أن المعتزلة يقدمون ظروف خارجة عن نطاق الإنسان تضطره إلى فعل [illegible] وفي هذه الحالة، فإن حكمة يدرك حكم الإنسان مختار، ويخرج بذلك عن نطاق الكسب، كما لا يتحقق معه ما يلزم على ما يضطر إليه من أفعال، وهي حكم مضطر بكونه مسلوب الاختيار - بسبب ظروف خارجة عن نطاقه - عن فعل ما يريد.

وإنما [illegible] في نطاق ظروف موضوعية أخرجته عن صفة الإنسان مختار، [illegible] مسمى المعتزلة بـ"العصمة"، وتكون وظيفتها تقريب من يتمتع بها وإعانته على إفعال الخير واجتناب الشر، أي هو الذي يقرب بعض إلى الطاعة وبعده عن المعصية بحيث لا يوجد في الإنسان [illegible] الاضطرار، [illegible] لأنبياء، فإن العصمة [illegible] تسلب المعنيين "قرب إلى الطاعة وأبعد عن المعصية"[3]، وهذا اللطف [illegible] يجعل الإنسان أقرب إلى الطاعة، وأبعد عن المعصية، لأنه لا يعني تمكين الإنسان من الطاعة إلى [illegible]

---

(١) المعنى في أبواب التوحيد [illegible] ج٦

(٢) المصدر السابق، ج٨ ص١٦٦، ج٩ ص٣٥، ج٢ [illegible] ص٣١٧

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ص١٢٩٩

مجرد الحدث مخصوص بمعنى مكتف حيث إحداث أمر مخصوص [illegible] هو
كل ما يحدث عنده شيء وجب ويحسب مسبح، وقد يكون عنده قرينة في ذلك
فهو - في أي الحالات - لا يخرج الإنسان عن خصية الاختيار، ومن ثم لا يخرج فعله
عن أن يكون مكتسبًا ومحدثًا ومتعلقًا بقدرة الإنسان

وبعد ذلك دفع المعتزلة إلى هذا الموقف مبدأ [illegible] في حرية
الإنسان واختياره، وقدرته على التصرف وحده لأفعاله. فكل هو صحيح يعني من
مقام يسلكه طريق في البحث والدرس، حدد [illegible] رؤية هذه
التي أعانهم صحيح يعني على [illegible] في صوغ هذا الإسلام وبناء هذا
الموقف الذي جعلهم يؤمنون بمسئولية الإنسان، أو بحرية الإرادة الإنسانية،
ويقررون أن المصير النهائي للإنسان إنما هو من صنعه هو نفسه

***

رابعًا: حرية المجتمع

ونحن لا ننكر أن هناك خطأ شائعًا في أذهان كثير من [illegible] هذا
فكرة حرية الإنسان [illegible] كثير من هؤلاء
[illegible] في صنع [illegible] هذا [illegible]
[illegible] على المستوى الفردي، وفي النطاق الذي لا يتجاوز حرية [illegible]
واختياره، وأن [illegible] عن الاجتماعي [illegible] هذه الأبحاث
التي خلفها لنا أهل العدل والتوحيد

ونحن نعتقد اعتقادًا جازمًا بخصائص [illegible] وقصوره عن الإحاطة بجوانب هذه
من هذه الشخصية، إننا نكاد نفهم جوانب [illegible] الموضوع دون أن نعتقد [illegible]
[illegible] الاجتماعي تنكره الحرية الإنسانية [illegible] في فكرهم
وأبحاثهم، ولا يغيب هذا الجانب عن [illegible] أن لم يتفق عليه الأصوليون شيعة وسنة فيه
حتى الآن

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، جـ١٣، ص٩١
(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٥١٩
(٣) الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام، الفصل السابع، ص٥٨ - ٧١

[illegible] منهج تعليمي في دراسة النظرية من منظورات، وعند [illegible] مفكرين، لا بد من [illegible] بعض الصلات المشتركة والمتشابهة بين هذه النظريات والمفكرين، بغرض تجميعها وحصرها في نسق فكري واضح يمكن لهذه الأفكار، ومن ثم فإن الاستنتاج الأولي والتعليق الرئيسي والاستقراء الخاص بموقف، [illegible] هو كبير أن يشكك في صحة هذا التقسيم الذي يحدد صحته عمداً أو عموماً [illegible] التقسيم الأبعاد التأسيسية والاجتماعية لفكرة حرية بالنسبة لأهل العدل والتوحيد، وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد لنا من وقفة قصيرة نحو عرض هذا الموضوع

(أ) البعد السياسي للحرية

وهو تقسيم يرى من قسمات فكر أهل العدل والتوحيد الخاص بحرية الإنسان واختياره، باستطاعة أن نتبعه منذ بداية نشأته وحتى عصرنا من خلال جوانب هذا التراث.

* فإذا كانت أفكار المعتزلة ومذهبهم وصل إلى علماء - وفي مقدمتهم فكرة الاختيار قد أدت دوراً كبيراً في الصراع السياسي الذي دار حول الدولة الأموية، والذي انتهى بسقوطها، وإذا كانت هذه الأفكار قد مثلت مذهب مفكرين ينتمون إلى طبقة سياسية بعينها كما سبقت الإشارة إلى ذلك - فإن هذا، ولا شك، يعد سياسي لهذه الفكرة يستعصي على الإنكار

* وإذا كان جانب سياسي مأمون هو الذي يرى من وصل إلى مذهب خلافه وهو أن مفكري أهل العدل والتوحيد، قد عمدوا إلى فكرة "الحرية" الذين يحتاجون بها "للتفويض" و"يقصرون على أن" موقف "مفكري" و"ليس" الموقف "الجبري"، عندما يرى في هذا الفكر ما حبب سياسي يتعلق بالحكم الذي يرتئي، فيقصرون الإرجاء الذين يتبنون "فيه" يعني - ضمناً - طابعاً سياسياً عندما فكر المعتزلة في حرية الإنسانية، والذي كان يتفق مع نظم هؤلاء "الملوك"، وليس معنى قولهم مأمون هذا، "الإرجاء" (مذهب التسامح) كما فهم - خطأ - بعض الباحثين[1]

(١) نظريات سياسية إسلامية ص٧١

[illegible] والخروج على سلطة الطغمة والطغاة من حكام

[illegible] الحرية والاختيار وبين السياسة والشئون العامة جمهور الناس.

[illegible] لأصوله [illegible] يجرى في [illegible] وشورة [illegible] فشق [illegible] بشيء من هذا قط؟!»[3].

---

(١) تاريخ الجهمية والمعتزلة ص٤٣ ويوبيوس فيورد (حي وانشعب) ص٨٥، ٨٦، ٩٨، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٠، ترجمة د. عبد الرحمن بدوي ط. القاهرة سنة ١٩٥٨م. وشرح الأصول الخمسة، ص١٤١، وبحوث في المعتزلة ص١٨٠ والانتصار ص٥١ ـ ١٦٥ ـ ٦١

٢ [illegible] السنة الإسلامية وعلم الكلام. تحقيق بنعيل بنايع ص٥٨ ـ ٧١

٣ [illegible] جـ٣ ص١٠١ تحقيق عبد السلام هارون. ط. القاهرة «مصطفى البابي الحلبي»

فكان [illegible] الأسباب الخربة في ثورة [illegible] حتى على تدين سموه بعصمتهم [illegible] نسبة واحدة وهو «(لاسيون)، هو الاحد الذي بعد سادسي غير ممكن

* وعلاوة على ذلك فإن نسبة [illegible] فرق أصحاب المعتقد، وهو حيث، وهو من طبقته [illegible] بعده في ترتيب حلقاتهم هو الذي يكتب إلى عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠٢هـ/ ٧١٧-٧٢٠م) يعظه عندما توهم في موقفه موافق لليهود مع ثروته [illegible] فيكتب إليه عمر قائلاً: «أعني على ما أنا فيه»، فيعاونه، وتتبع سبع ثروات [illegible] لأسرة [illegible] في مرد عيسى، يدين له [illegible] فقون «تعني متبع خوفه، تعني متبع علمه، ثم يوحنا متبع من حلف برسول في أمة بغير سنته وسنة [illegible] عند دفع غيلان حياته ثمناً لهذا الموقف السياسي ثوري عندما تولى «هشام بن عبد الملك» (١٠٦ - ١٢٥هـ/ ٧٢٤-٧٤٣م) الحكم، وكان قد مر به وسمع به، فقتله على باب دمشق، ثم قطع يده ورجليه، ثم قطع لسانه بعد أن خطب [illegible] من فوق صليبه بكلام [illegible] يبكي الناس، ويسهم على «كفره عدين» حسب تعبير حاشية هشام، مستشهداً به

* كما [illegible] في فكر أصحاب المعتقد وتوحيد حديثاً كثيراً [illegible] ولكن [illegible] من «الخصائص» وصفة «فريدة» بمعنى حديث، فقد قالوا بـ«الخاصة بعض [illegible] في بعض صفة لازمة في صفاتهم وحقيقة قائمة في جوهرهم وثابتة لا تنفك عنهم»[2]، ومن حيث ذلك وبه لا يمكن متفرد ومحجوبه لاستبعاد كل الأمور ويعني خصوص بخصائص ولا خصائص [illegible] من «أن يراد أن يعلم كل شيء فيعني لا هذا أن يعلم»[3]، فإن ذلك إنما يصور له شيء غير»[4]، وإن تتبع الغير هو أفضل من عبادة، لا يعبده لا يعبد قمم رءوس العابدين، يسمو الأعمال لعلمه بخصائص ويعلم»، و«عبده لا أن له ولا يدرك بسببه لأن يثمر توحيده وبرك معاصمة بنفس»[5]

وإن تتبع إذا يصف الله عدل وحكمته إذ تتبع بالآخرين «أن من تتبعه يتغير منا بنفسه لمنفعة أو دفع مضرة، فإنه لا يوصف بذلك»[6]. وإن «العدل هو توفير حق الغير واستيفاء الحق منه»[7]

(١) المنية والأمل ص١٦، ٧
(٢) الحيوان جـ١ ص٤٢
(٣) المصدر السابق جـ ص٥٩
(٤) [illegible] جـ٣ ص٢٠٩، ٣٠٠ تحقيق عبد السلام هارون ط القاهرة سنة ١٩٤٩م
(٥) المغني في أبواب التوحيد والعدل جـ٦ القسم الأول ص٤٨
(٦) شرح الأصول الخمسة ص٣٠١

ويمكن القول بأن الإنسان لا يمكن أن يتحرر تحت أي ظرف من الظروف، فالحرية مشروطة بألا يكون في ذلك ما يعيق حرية الآخرين وحقوقهم. فالحرية التي تنتهك حقوق الآخرين لا يمكن أن تسمى حرية، وإنما هي فوضى. فالحرية لا يمكن أن تتسع مع تعسف الإنسان وتجاوزه على حقوق الآخرين. وهذا ما أكدته المعتزلة في فكرة الحرية، حيث توحي بأن فكرة هذه المدرسة عن الحرية لا تختلف كثيراً عن المعنى المعروف في أيامنا هذه، بل لقد تجاوزت هذه الفكرة حدود الفرد لتشمل المجتمع.

* كما يمكننا أن نعتبر قدرة الإنسان على تحمل مسئولية أفعاله من أهم ما يميزه عن غيره من الكائنات الحية، وهذا ما أكده الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (٩٥ ـ ١٥٨هـ / ٧١٤ ـ ٧٧٥م) حين تنصل من مسئوليته عن قتل عبد الله بن علي، وإلقاء اللوم على عمرو بن عبيد (٨٠ ـ ١٤٣هـ / ٦٩٩ ـ ٧٦١م) قائلاً: «لم تكتب إليّ في النهر (يقصد الصحف) بأمرهم بالعفو عنهم وتكتب وتسأل، فهل لم يعلم أنني لا أصنع؟!» فقال له (عمرو بن عبيد): «مثل أمير المؤمنين كمثل الطوامير. (أي قصاصة ورق). الله!! تكتب إليهم في حاجة نفسك فتعذبهم، وتكتب إليهم في حاجة الله فلا تعذبهم؟!» وهذا ما يؤكد حرص المعتزلة على عدم إلقاء اللوم على الغير في أي قضية هم فيها[٢]. وهو موقف يؤكد عمق مسئولية الفرد وتحمله. ومن هنا نجد أن فكرة الحرية والاختيار عند أصحاب العدل والتوحيد.

* على أن قمة البعد السياسي لفكرة المعتزلة عن الحرية والاختيار يمكن أن تتجلى في موقفهم من قضية الإمامة.

ويعتبر الخوارج والشيعة من أوائل المسلمين الذين أثاروا قضية الإمامة، حيث يعتبر الخوارج أول خلاف حدث بين المسلمين بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام[٣]. وفي هذا الصدد يقسم المسعودي الفكر السياسي إلى ثلاثة

---

(١) المعتزلة ص ٣٣

(٢) أمالي المرتضى، القسم الأول، ص ١٧٥

(٣) مقالات الإسلاميين، جـ ١، ص ٢

١. المعتزلة الذين يرون أن الإمامة قد انتهت بالإمام علي بن أبي طالب، وأن الوصية قد استمرت في أولاده وأحفاده، وأن طريق الإمامة والسلطة إنما هي الوصية، ولا دخل في ذلك لإرادات الناس، وأن الإمام هو الحجة على الناس، ومعصوم من الخطأ، وأنه مصدر التشريع في أمور الدين والدنيا، وهؤلاء هم الشيعة الإمامية الاثنا عشرية الذين يرون أن الإمامة بالنص الإلهي الإقصائية - على كثير من فرق الشيعة وطوائفها مع اختلاف في عدد الأئمة، وفرق وأحزاب منتشرة لمعتقدات وسلالات في مختلف أنحاء العالم الإسلامي على اختلاف مذاهبهم، وهم ثلاثة: الخمسية، والخمسين، ومحمد ابن الحنفية.

ولقد أنكر المعتزلة هذا الفكر وحاربوا هذا المفهوم

٢. المعتزلة الذين يحتجون بالصحابة الذين ارتكبوا الذنوب الكبائر، حتى تغلب على بعضهم وتلبست بهم، وجميع الصحابة الذين رأى قد ماتوا على الإيمان بالله وبرسوله من غير خلاف في شهادتهم بالجنة لمن سماه الرسول، أو على الأقل معصوم المعتزلة عن الخلود في النار، ولم يشركه في ذلك شهادة بالجنة لجميع الصحابة، وهذا موقف الجمهور من أهل السنة، وهذا موقف أشاعرتهم أيضاً، وهذا موقف الماتريدية من أهل السنة

يا هند فاستمعي لي إن سيرتنا ... أن نعبد الله لم نشرك به أحدا
نرجي الأمور إذا كانت مشبهة ... ونصدق القول فيمن جار أو عند
مستمسكون على الإسلام كلهم ... ومشركون متوزعون في ذنوبهم عدد

والمعتزلة يرفضون هذا الرأي، ويسمون أصحاب هذا الموقف أهل الحشو، لأنهم يعتقدون أن الصحابة إذا عصى أحدهم ربه، وصار حتى بالأمس، وواحد منهم يخرج بعضهم به خارجي، وهو كان قد تاب وعاد في مصره[2]

٣. المعتزلة يتفقون مع المعتزلة، وهم الذين يرفضون أصحاب الحديث من أهل السنة والإمامية، ويرون في الأحزاب والفرق تفريقاً للنصيحة، كما يتفقون مع الشيعة والأشعرية فيمن يرى أن الصحابة كلهم عدول، وفي صدارة المعتزلة في هذا الخوارج، وكذلك المعتزلة، أهل العدل والتوحيد

---

(٢) يحيى بن أبي الخير العمراني: الانتصار، ص ٥٠.

أما علاقة فكر المعتزلة حول الإمامة بما سبقها من فكرة حرية الاختيار عندهم، وهو الذي هو موضوع حديثنا هذا، فإنه يمكن أن نتتبع هذه العلاقة أكثر فأكثر قدمنا حولها عدداً من الإشارات في مجموعة من النقاط، مثل:

(١) إن المعتزلة قد قصروا فكرة النص، بوصفه في موضوع الإمامة، فمسكوا بفكرة الاختيار وقد كانوا قد قصروا النص وحصروه بشكل مطلق، وهو ما يفسر لنا تمسكهم بفكرة الاختيار وتشبثهم بها، نظراً إلى أن الاختيار يتعارض مع النص، لأنه من قائم على الاختيار، وأن هذا الاختلاف في تصور النص ويتناول شروط الإمامة، كما يتناول أصناف الذين يعقدون الإمامة ويختارونه بدلالة عن جمهور الناس، قد قصر المعتزلة النص على من يتحقق فيه الاجتهاد، لأنه مبني على علة النص، وعلى أساس أن من خصائص المعتزلة، ولا يتسع أن يختلف حول المعتقدين في ذلك، كما لا يتسع أن يختلف حول خصائص الأئمة في ظهور فضائلهم وفضلهم، ولا يتسع أن يكون للأوقات وما بعدها تأثير في هذا الباب»[1]

ب- إن الإمام حدده للأمة، وفي حكم من ليس فيه، وكلف من قبله بأداء عهده وطاعته، وسبك في عزم قبول الأمة، ولا يستطيع قطع قولهم حتى يرتب، كما يرتبه ثبت عنهم بعد عقده[2]، فهي بهذا العموم تحتاج لا شريك، وبه في مقصده وسعادته لا يستقيم إلى سعته عليه تركه، ويتوقف على حين يحول عن قصد الأمة لإقصائه، بل «يستند إلى خديعة يستدرجهم بها إلى قبوله» ولئن لهم تسببه إلى الخطأ، والعدول به إلى الصواب، وكذلك عزله، وإن كان من سعادة الأمة بوسعه خديعة يختصه بذلك من يرى معرفة بمصلحة بعقده وعقده[3]

أن الخديعة للإمام هي مشروعة بنفس من الناس «وبسط خديعة بالناس من حيث يسع في كل شيء، من يقول فيه مثل الذي رأى عن أبي بكر، إذ قال «أطيعوني ما أطعت الله، فإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم»[4]

---

(١) المصدر السابق، جـ٢٠ القسم الثاني، ص٢٣، والقسم الأول ص١٠٠، ١١١، ٢٥٠ وشرح الأصول الخمسة ص٧٥٣، ٧٥٤

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، جـ٢٠ القسم الأول، ص٢٣٢

(٣) المصدر السابق، جـ٢٠، القسم الأول ص٤٦، ٥٢، ٥٣

(٤) المصدر السابق، جـ٢٠، القسم الثاني ص١٦٦

(٥) المصدر السابق، جـ٢٠ القسم الأول، ص٨٤، ٩٦، ٢٠٧، وجـ٥١ ص٢٥٢، ٢٥٣

(٦) المصدر السابق، جـ٢٠ القسم الأول ص٩٠

(ج) إن المعتزلة وإن لم يشترطوا في عقد البيعة للإمام حضورها من جميع أفراد الأمة، وقد يكتفى بحضور عدد قليل من أهل الحل والعقد، فإنهم يشترطون في هؤلاء الذين يتولون عقد البيعة أن يكونوا ممثلين لجميع الأمة، بحيث تكون لهم «صفة مخصوصة» تجعل منهم «جماعة محقة» لا تقر على خطأ، ولا تجتمع على ضلالة، ويكون قولهم «دلالة ودينا، ومعرفة» ويشترطون أن يكونوا ممن يعرف الفرق بين من يصلح للإمامة ومن لا يصلح لها، وأن يكونوا ممن يعتمد عليه»[1].

بل إن هذه الصفات التي اشترطوها في الذين يعقدون باسم الأمة ـ البيعة للإمام، جعلتهم يكتفون بعدد قليل ويتشددون في كثير لا يشترطه غيرهم، إذ يكفي «جماعة محقة» واحدة، و«دلالة» واحدة، و«معرفة» واحدة، لانعقاد الإمامة بشكل سريع وحاسم، كما نجدهم من جهة أخرى يشترطون «أهل مشورة»[2] حتى يصح العقد للإمام الجديد.

(د) وبالنسبة لقضية العلاقة بين قبيلة قريش وبين «الإمامة» وهل يصح اختيار إمام من غير قريش، نجد المعتزلة ـ مثلهم في ذلك مثل الخوارج ـ لم يشترطوا أن يكون الإمام قرشيا[3]، وإن كان من المعتزلة مع الجاحظ من فضل قريش في هذا الشأن، فقد وضع لهذا الأمر شروطا دقيقة يستطيع بحسبها فيما يبدو

فهم شأنهم شأن الخوارج لم يشترطوا في قرشي مسوغ شروط الإمامة، ولم يعتبروا قرشيا كفؤا للإمامة إلا إذا توافرت فيه هذه الشروط، ومن ثم فمن الممكن أن يتولى الأمر قرشي ما دام يوجد في قريش من تتوفر فيه شروطها[4].

فهم بذلك هم الأمم لم يعتبروا المؤهلات القرشي التي تجعله على غيره في النسب والأصل مقتضيا، إلا فيما كان النسب هو المعتبر في هذا المقام كما في «الإمامة» فصفة خصيصة بالإمام، ولكن الجاحظ وإن كان قد ذهب في غير موضع

---

١ ... ج ٢ ... ٢٩٧ ... ٣، ٢٥٢ ... ٢٨

٢ ... ج ٢ ... ص ٥ ... ٢٦

٣ ... ج ٢ ...

(٤) يعني في أبواب التوحيد والعدل، ج٢٠، القسم الأول ص٢٢٨، ٢٣٩

(علي) ﷺ»[1]، وهو ما لم يقل به أحد من أهل العدل والتوحيد، بل ولا من غيرهم من المسلمين، بل عتمدوا في ذلك على أسس سياسية، في مقدمتها «أن الناس إلى الآن لا يقدمون عليهم أفضل»[2]، وهو أمر يتعلق بمدى حرصهم على وحدة الأمة واتحاد إرادتها وموقفها في مواجهة التحديات، وبقدر ما يتم من تعظيم المصلحة لهذا الأمر حقاً جعلهم يقدمون من يستطيع تحقيق ذلك للأمة على من هو أفضل منه في أمور الدين أو المعرفة مثلاً، «فمن يعرف أن انقياد الناس له أكثر، وجماعتهم إليه أتم، وشكواهم إليه أعظم، فهو بالتقديم أحق ممن هو أفضل منه، إذا لم يكن هذا حاله، وإذا كان كذلك؛ لأن كونه أفضل ليس من الشروط التي لا بد منها، وإذا تقدم من هذا حاله لأمر يرجع إلى المصلحة، فإذا حصل في المفضول ما يريد في هذا الغرض عن فضل الأفضل وجب تقديمه، لما يرجع في ذلك من اجتماع الكلمة، وارتفاع الاختلاف، وزوال الضرر، وظهور العدل، لأن كل من كان في هذه الأمور أقوى فهو بالتقديم أحق، ما لم يكن فيه إخلال بشرط لا بد منه»[3].

أي أن الهدف المستغى من وراء ذلك هو تقديم «الإنسان الأكثر على ثقة أعلميه الناس»، فإذا لم يكن «النبي» القرشي يحقق ذلك ثم تعديله بما يحقق فيه هذا «النبي»، وإذا كان التقديم قريباً ومستمداً من ثقة الأغلبية، كما هو الحال عند من تحدث عنهم المعتزلة من أكثر قواعدهم في الحرية والاختيار حداره بالإقرار والتقديم؛ لعلاقتهم الوثيقة بالفكر الشوري لا بالقرطي، وبنصوص الأغلبية، وقيمتها في عصرنا الحديث.

(هـ) إن هناك رأياً لأحد أئمة المعتزلة وهو أبو بكر الأصم يلقي ضوءاً شديداً على نوع من فهم المهمة بسيطة وله وبة والإمام، كما يستطيع هذا الرأي أن يحقق بعض التكثيرين منا في عصرنا الراهن، وهو الرأي المتعلق بإمكانية إعفاء البسيطة والدولة والأسعاء عن الإمام، فقد قال أبو بكر الأصم «إنه أنصف الناس بعضهم بعضاً، ورفع التظالم، وما يوجب إقامة أحد، لاستغنى الناس عن إمام»[4]

(١) المصدر السابق، جـ٢٠، القسم الأول، ص٢٣٨
(٢) المصدر السابق، جـ٢٠، القسم الأول، ص٢٣٨
(٣) المصدر السابق، جـ٢٠، القسم الأول، ص٢٢٩
(٤) المصدر السابق، جـ٢٠، القسم الأول، ص٤٨

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي لعبه الإمام في توجيه مسار الحركة الفكرية للشيعة إلى أواخر القرن الرابع الهجري، إلا أنه لا يجوز المبالغة في دوره، لأنه «لم يكن هو الذي أوجد الشيعة، ولا هو الذي أوجد فكرة الإمامة، ولا هو الذي أوجد فكرة العصمة، ولا هو الذي أوجد فكرة الوصية، حتى لقوله «الحجة بعدي» و«القائم بالأمر» وغيرها من الألفاظ التي تدل على وجوب وجوده كما هو كائن، وحتى لفكرة الوجود المجرد الموجود قبل وجود الأشياء». فالإمام والعصمة والوصية خصائص ذاتية للإمام، ومع ما ترتب عليه من قداسة وخلود، ويقول إنه قد تحققت هذه الأهداف منذ أن أسس علي هذه العصمة وعلى هذا الإمام، كان لها دور أعمق في فهم أهداف العصمة والإمامة، وأكثر من ذلك كان سيتم التركيز عليه بفكر الاشتراكي الحديث الذي يشير بدوره جوهر الدولة وروحها، وجوهر المؤسسات الاجتماعية الشيعية منذ بداياتها الصراعات والتناقضات والتفاعلات في يوم مستقبل ومنتظر من حياة الإنسان.

ولعل هذا يفسر أن يكون كل فيّ في بعض معالم الفكر السياسي فكرة حرية والاختيار عند المعتزلة أصحاب العدل والتوحيد.

***

على أن هناك تحفظاً قد يحمل البعض أن يسوقه في شكل اعتراض على حديثنا هذا عن البعد السياسي لفكرة الحرية والاختيار عند المعتزلة، وهو تحفظ يتمثل في أن سلوك المعتزلة مع خصومهم الفكريين والسياسيين عندما تمكنوا من السلطة، وجلس على كرسي الخلافة العباسية ثلاثة خلفاء يؤمنون بفكر العدل والتوحيد، وهم المأمون (١٩٨هـ ٨١٣م)، والمعتصم (٢١٨هـ ٨٣٣م)، والواثق (٢٢٨هـ ٨٤٢م) فقد امتحن الكثيرون من «أهل الحديث والأثر والفقهاء والمخالفين» في عهد هؤلاء عندما صدرت الدولة من جميع أن يقولوا بأن القرآن مخلوق غير قديم، كما امتحن المصري أحمد بن أبي دؤاد (١٦٠ ٢٤٠هـ ٧٧٦ ٨٥٤م) الذي يولي منصب قاضي القضاة، ثم الوزارة، والذي جعل من المعتزلة مذهباً رسمياً للدولة العباسية، شديد التصرف له الكثير من الشوائب التي لا تتفق مع حرية وسلوك سياسة والمفكرين الأحرار.

وعلى الرغم من صدق هذا التحفظ، وصحة هذه الوقائع، ووجودها كحقائق في تاريخ المعتزلة عندما وصلوا إلى السلطة، إلا أنني أرى أن هذا التحفظ لا يرقى إلى حد الاعتراض على ما نحن بصدده من الحديث؛ وذلك لأسباب عدة، أهمها:

٣ ـ أن نحب أن نفرق دائماً بين الفكر نفسه وبين ما يشوبه أحياناً من أخطاء، أو حتى خرافات تتسم بها فكرة أو نظرية. وقد قال الإمام علي بن أبي طالب: «لا تعرف الحق بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله». إن الصواب دائماً هو الحكم على هذه الأشياء لكي نستطيع تقديم الحرية لأنفسنا ولغيرنا، لا من خلال ما يعتور بعضهم من عثرات على بعض الناس، ولا من خلال التمسك بما أخذه على بعض من رفع أعلام هذه الحرية.

٢ ـ أن موقف ابن أبي دؤاد هذا لم يكن محل رضاء من المعتزلة أنفسهم، فقد وقف كثيرون منهم ضده، بل ودخلوا السجن في سبيل معارضتهم له، بأبى به من تصرفات[1]. كما أن محمد بن محمد جعفر بن مسلم الفقيه (ت ٢٣٤هـ ٨٤٨م) وهو من أبرز أئمة المعتزلة في عصره يرفض التعاون مع ابن أبي دؤاد، الذي جاءه حاملاً عشرة آلاف درهم هديةً له، فرفضها، بل ورفض أن يأذن لهذا الوزير بأن يجلس في مجلسه أو المثول بين يديه؟![2]

٣ ـ أن هذه الصورة لم تكن هي السمة السائدة للحياة السياسية في ظل الخلافات من سنة ٢١٨ هـ للتوحيد، بل إن هذه الفترة كانت هي العصر الذهبي الذي ظهرت فيه الحريات، وكثرت المناظرات، وتحولت مساجد ومجالس الخلفاء وبيوت السراة والعلماء إلى ندوات وحلقات بحث ودرس يتبارى فيها الجميع من مختلف الملل والنحل والمذاهب والاتجاهات.

٤ ـ أن ابن أبي دؤاد ليس هو النموذج الوحيد لرجل الدولة المعتزلي، فهناك كثيرون قد ذابوا بالاعتزال، وأثر عنهم أنهم يحرصون على عتق ما يملكون من أفكار، وها هو الصاحب بن عباد (٣٢٦ ـ ٣٨٥هـ ٩٣٧ ـ ٩٩٥م) وزير الدولة البويهية، على الرغم من إيمانه بالاعتزال، ورغبته الدؤوبة في الدعوة بفكرة أهل العدل والتوحيد، إلا أنه يدعو إلى حرية كل طائفة في اعتناق ما تشاء من مذهب وعقيدة، واحتشد من يحله، صالحاً أو رشيداً، في خلاف مستدام بين الجماعة، لا يرفع

(١) تاريخ الجهمية والمعتزلة، ص٦٩

(٢) د. ألبير نصري نادر (فلسفة المعتزلة) جـ١، ص٢٣٠ ط الإسكندرية.

إلى قيام الساعة»[1]، كما يتحدث عن دولته حديثَ دلالة في هذا الباب عندما يقول إن «أكثر ممالك شرقٌ وغربًا أفسح بقاعًا وأوسع رقعًا وأكثر أصنافًا، ولا اعتراض لذي مذهب على صاحبه، بل كل فرقة تجتمع إلى رعمائها، وتذهب إلى مذاهبهم وآرائهم. ثم هذه المذاهب لا إجبار فيها، من شاء اختار منها ما شاء، سرّ ذلك صاحبه أم ساءه، والاختلاف فيها موروث على الأيام، مقرون على وجه الزمان»[2].

وبذلك يسقط هذا «الاعتراض»، ويتجلى وجه الحقيقة في هذا التحقيق الذي سعينا على البعد السياسي لفكرة الحرية والاختيار عند أهل العدل والتوحيد.

(ب) البعد الاجتماعي للحرية

أما عن البعد الاجتماعي لفكرة الحرية والاختيار عند المعتزلة، فإنه يستطيع أن يحدد انطلاقًا من «الحدود والسور» التي تشير إليه، والتي تتمثل في مصنفاتهم التي وصلت إلينا، والتي تجاوز عددها المائتين، في عملية مسح كمي ودقيقة وواعية كي نستخلص منها عناصر هذه الصفحة المشرقة من صفحات تراث أهل العدل والتوحيد.

على أنه يمكننا في هذا الخصوص من هذه الدراسة أن نقدم بعض النتائج التي تؤكد وجود هذا البعد الاجتماعي لفكرة الحرية عندهم، وذلك من خلال هذه الإشارات في هذه المجموعة من النقاط:

١ ـ أولى هذه النقاط وأولاها بالتقديم أن الحديث عن البعد الاجتماعي في فكر أهل العدل والتوحيد لم يكن ترفًا، ولا هو بالأمر الغريب، فهم بشر يعيشون في مجتمعات تشهد ألوانًا من الصراع بين قوى اجتماعية متباينة تتجمع وتتفرق من حول مصالح تفرضها طبيعة الحياة والأحياء.

٢ ـ أن البعد الاجتماعي، وهذا، وهذا الذي لا بد منه من بقية من قواعده ومثله، وأيضًا مشكل الأرض المفتوحة وثرواتها، وتوزيعها، كان أحد المحاور الرئيسة التي دار حولها الصراع السياسي خلافة عثمان بن عفان، ولا أدل على ذلك من قول

(١) (رسائل الجاحظ ـ ضمن رسائل) ص٩٣ تحقيق د. عبد السلام هارون، ط. الخانجي، القاهرة، سنة ١٣٣٦ هـ.

(٢) المصدر السابق، ص١٨٤.

على بن أبي طالب لعثمان، وهو محاصر في بيته من قبل الثائرين على أوضاع الدولة المالية والإدارية: «الناس إلى عندك أخرج منهم إلى قتلك، ولا يرضون بك لا يرضى»[1]، وإنه مما عيب على عثمان يومئذ «أنه حمى حمى عن المسلمين (أي حبس عنهم مراعي بعامه)، مع أن النبي ﷺ جعلهم سواء في الماء والكلأ»[2].

٣ ـ أن دور العوامل الاقتصادية وقضاياها ومعضلات الاقتصاد في الأحداث السياسية هو أمر يجب ألا يخفى عن عقول الباحثين والدارسين، وأن الشعارات والحروب الفكرية يجب ألا تعطي الدور الذي تقوم به العوامل المادية في هذه الأحداث وتلك الصراعات، وأنه خلف الرايات والألوية والمصاحف التي ارتفعت في معارك المؤمنين علي بن أبي طالب ضد معاوية بن أبي سفيان كانت هناك شروط وتطورات اقتصادية استجدت، والأموال التي حررت مؤخراً، والخروج عن نهج الإسلام في الخداعية والعدالة، تقف خلف جيوش الأمويين، فقد كان من أسباب اختلاف بعض مع علي بن أبي طالب بعد بيعتهم له «أنه ﷺ قسم بينهم بالسوية ولم يفاضل، فعضت عدد من قوم»[3] وشقوا عليه عصا الطاعة، ولكنه لم يعطهم بتطلعاتهم، وخلف قائلاً «أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه؟! لو كان المال لي لسويت بينهم، فكيف وإنما المال مال الله؟!»[4].

ويقدر قيس ـ والله أعلم ـ بأن المغانم والأموال قد أدت دوراً في تحريك «الصحابة» و«التابعين» ضد علي، فقد «روى وهب بن جرير، قال: قال رجل من أهل البصرة لقيه: يا أبا عبد الله إن لكم صحبة وفضلاً، فأخبرني عن مسيركم هذا وقتالكم، أشيء عهده إليكم رسول الله ﷺ؟ أم رأي رأيتموه؟ فأما صحبة فسكت، وجعل ينكت الأرض، وأما التابعين فقال: ويحك! أخبرك أن هذا درهم كثيرة فجئت لنأخذ منها»[5].

---

(١) لم أشر ذلك من في «تاريخ» ج ٣ ص٨٦ تحقيق الشيخ عبد الوهاب النجار، مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩هـ.

(٢) المعتزلي في أبواب التوحيد والعدل ج ٢٠ القسم الثاني، ص٣٩

(٣) المصدر السابق ج ٢٠ القسم الثاني ص٦٨

(٤) نهج البلاغة ص٥١

(٥) المعتزلي في أبواب التوحيد والعدل، ج٢٠، القسم الثاني، ص٨٩

ومهما يكن من دور للأحقاد والإحن التي خلقتها هذه الصراعات في صياغة مثل هذه الأخبار، فإن الذي يعنينا هو رحلة الأولى هي نظرة الاحتضاحة التي تتسرب خلالها هؤلاء المفكرون لدور قضايا المال ومعضلات الاقتصاد والثروات في أحداث السياسة، وصراعات السيف، وتحريك الجيوش.

٤ ـ أما الحسن البصري وهو من نفائس العدل والتوحيد رغم اختلافه مع المعتزلة في بعض المسائل، فإنه يعتبر أن تحصيل الثروة الكبيرة هو أمر قد يخرج عن حدود الكسب الحلال، أو على الأقل يدخل شكًا في نطاق الحجب والمنع عن التصرف والأمور الإنفاقية التي حددها الإسلام؛ ولذلك فهو يرفض روح الشك التي يلبس هذه الأمور من الاستعلاء والاحتكار. فلقد رُوي «عن الحسن البصري، قال: خطب رجل إلى الحسن ابنته، وكان موسرًا بينهم، فرضيه، وأراد أن يزوجه، فأتيب عليه ذات يوم، وقال: وأين أنت يا سعيد، أن لك الحسين ألف ألف قال: قلت له الحسين ألف ألف؟! ما جمعت من حلال. قلت: يا أبا سعيد، إنه ولله ما جمعت لورع، فإن كان جمعه من حلال، فقد نص الله على حل، لا يخرجني إلى وبينه صهر أبدًا»[1].

٥ ـ كما نجد الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرسي يعتبر أن تجمعات الثروة قد تؤدي إلى نشوء نصيب ثروات الناس وأموالهم؛ لأن تضم سلطة حاكمة ما يبقى شبهات وصلاً من نظم الاستعلاء على كل الثروات، حتى ولو كانت قد تم الحصول عليها بعيدة عن الاستعلال؛ ولذلك فهو يعتبر أن تكتسب الأموال والثروات بالمكاسب في وقت ما تُعرض فيه الأحكام، ويُشتبه في جمعه بالأرش والأيمان والمكاتيب والرمي (بعجرة) وسائر الصعداء، يبين من الحل والإطلاق كشفه في وقت ولاة العدل والإحسان والقائمين بحدود الرحمن»[2].

٦ ـ إن عملية الإباحة والمنع في التصرف في الأموال، ليست ملكية لهذه الأموال، وإن مصدر الخزينة الاجتماعية هذا ليس ملكية لصفقة تصرف هي سلع أو أصول تترتب على هذا التصرف، سواء في ذلك كانت هذه الأموال ملكًا للمتصرف أم ملكًا

(١) أمالي المرتضى، القسم الأول، ص ١٦٢.
(٢) رسائل العدل والتوحيد، جـ١

لغيره من الناس، وذلك «أن الملك لا يحل لأحد أن يتصرف في ملك غيره بغير هو كونه ملكاً لغيره؛ لأنه لو كان كذلك لوجب مع الإباحة ألا يجوز أن يتصرف فيه؛ لأن إباحته لغيره أكل طعامه لم يخرج أن يكون مالكاً له، وعلة المنع في ذلك أنه إضرار به بين ذلك أن إباحته ذلك على سرور وزوال للضرر، حتى يتصرف في ملكه وبين صحة ما قلناه أنه لو أراد أن يحول ملكه، وأباح ذلك، ومعلوم أنه يضره، ولا ينفعه ولا يسره، لم يخرج من أن يكون محظوراً، وكذلك بين أن العلة ما ذكرناه»[1].

ثم إن حق الدولة وحريتها ـ وكانت قديماً ممثلة في الإمام ـ في التدخل لاحتمى والاقتصادي في تنظيم الأمور ـ بل وما هو أبعد من ذلك ـ من حيث نزع الملكية والتصرف في الأملاك، و«عزل» الملاك عما يملكون، واعتبارهم مجرد «وكلاء» الدولة في «إدارة» ما يملكون ـ إن حق الدولة وحريتها في كل ذلك وما شابهه هو حق مقرر أشارت إليه النصوص المباشرة والمتعلقة بهذا الموضوع؛ فهي قد قررت صراحة «أن للإمام حقاً في مال أهل السيبر وتعلق من وجهين: أحدهما: في التملك، والآخر: في الإزالة، فأما التملك فيدخل فيه الغانم وقسمتها وصرف الخمس إلى أهله، وصرف ما بقي من خراج وغيره إلى أهله ... وأما الإزالة فيدخل فيه أخذ الجزية اللازمة للغير»[2]؛ وذلك لأن صورة الملكية القائمة على الحرية مضمونة لأصحابها كما تقرر، وتحوم محفوظة عليها بعض الأنظمة الاقتصادية، حديثة منها وقديمة ـ بل هي أمر غريب عن روح تعاليم الإسلام كما تتصوره فكريته أهل العدل والتوحيد الذين رأوا في الملكية من وضعه اجتماعية، وأن الحيازة غير التملك المطلق، وأنه حتى الغانمون يتملكون الذين كسبوه من وجه حلال ويندم ولسيف ليسوا مالكين بغنائمهم؛ وذلك لأن «الغنيمة لم تضف إلى الغانمين إضافة تملك، وأن المراد أن لهم في ذلك من حق ولا اختصاص ما ليس لغيرهم، فهذا عرض ما يوجب تقديم أمر خراج للإمام أن يفعل»[3].

ولا نحسب إلا أن هذه النقاط تكفي للدلالة دلالة أكيدة ـ رغم ما يحوطها على أنه قد كانت للفكرة العدل ومفهوم الحرية والاعتبار عند المعتزلة بعداً اجتماعياً بارزاً أضعف

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، جـ١٧، ص١٤٧

(٢) المصدر السابق، جـ٢٠ القسم الثاني ص١٥٨

(٣) المصدر السابق، جـ٢٠ القسم الثاني ص٢٨

إلى بعدها السياسي الذي سبق حديثنا عنه، عدت هذه الفكرة وأصبح هذا المفهوم من أوضح المفاهيم التي عرفها الفكر العربي الإسلامي عن حرية الإنسانية، إن لم يكن أوضح هذه المفاهيم على الإطلاق.

* * *

ولا يحسبن كذلك إلا أن هذا العرض الذي تتبعنا فيه مسيرة فكرة الحرية والاختيار في الفكر الإسلامي إنما يمثل صلاحيات التقسيم العلمي لهذه القسمة الدالة الأهمية من قسمات تراثنا العربي الإسلامي المضيء المشكور التي تنتظر الجلاء والتقييم والإبراز، وإنني لا بد أن ننحول إلى خلفيات فكرية خلف العصر وأجيال القدمة؛ تعلمهم بكبرياء المشروع، وتبكي في نفوسهم روح الخلق والإبداع، وتعلمهم تلك الجرأة الفكرية التي مكنت لهؤلاء الأسلاف العظام أن يمنحوا الإنسانية هذه الحضارة وهذا التراث، وأن يردوا عنها وصمة الإفلاس المطبق في العصور الوسطى؛ عندما احتمى مشعل الحضارة من القراعنة والسومريين والفرس واليهود، ثم أسلموه إلى أوروبا بعد أن أضافوا إليه وطوروه.

وعندئذ نستطيع أن نضع أيدينا على الصفحات المشرقة من تراثنا، وعندما يستطيع تراثنا أن يضع ذلك الحضارة وحاضرنا ومستقبلنا، فإنه سيكون دون شك أو جدير أمجد خلف لهؤلاء الأسلاف العظام.

* * *

المصادر والمراجع

- ابن الأثير : [الكامل] ـ في التاريخ ـ تحقيق الشيخ عبد الوهاب النجار . طبعة القاهرة سنة ١٣٤٩هـ
- بن حزم : [الفصل في الملل والنحل] طبعة القاهرة سنة ١٣١٧هـ.
- ابن رشد : [تهافت التهافت] طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣م.
- ـــــ [فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال] دراسة وتحقيق د. محمد عمارة ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢م
- ابن عربي ـ محيي الدين [فصوص الحكم] دراسة وتحقيق د. أبو العلا عفيفي طبعة القاهرة سنة ١٩٤٦م
- ابن المرتضى ـ أحمد بن يحيى [المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل] طبعة حيدر آباد ـ الهند سنة ١٣١٦هـ .
- ابن النديم : [الفهرست] طبعة ليبزج سنة ١٨٧١م
- أرنولد السير توماس . و. [الدعوة إلى الإسلام] ترجمة د. حسن إبراهيم حسن ، د. عبد المجيد عابدين ، إسماعيل النحراوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م
- الأشعري أبو الحسن [مقالات الإسلاميين] تحقيق هـ. ريتر ـ طبعة إستانبول سنة ١٩٣٠م
- ألبير نصري نادر : [فلسفة المعتزلة] طبعة الإسكندرية
- التهانوي [كشاف اصطلاحات الفنون] طبعة كلكتة بالهند ـ سنة ١٨٩٢م
- الجاحظ [الحيوان] تحقيق عبد السلام هارون طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨، ١٩٤٤م
- ـــــ [البيان والتبيين] تحقيق عبد السلام هارون طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م
- ـــــ [رسالة في ذم الكتاب] نشرها ضمن مجموعة يوشع فنكل بالقاهرة سنة ١٣٤٤هـ
- الجرجاني ـ الشريف ـ : [التعريفات] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م

- جمال الدين القاسمي [تاريخ الجهمية والمعتزلة] طبعة بغداد سنة ١٣٣٣هـ
- الخياط - أبو الحسين [الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد] تحقيق د. نيبرج طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥م
- ديلاسي أوليري [الفكر العربي قبل عصر النهضة] ترجمة د. تمام حسان طبعة القاهرة
- الرازي - فخر الدين - [اعتقادات فرق المسلمين والمشركين] طبعة القاهرة سنة ٩٥٧ م
- رسالة إرسيت [ابن رشد والرشدية] ترجمة عادل زعيتر طبعة القاهرة سنة ٩٥٧ م
- الشهرستاني. [الملل والنحل] طبعة القاهرة سنة ١٩٦١م
- الصاحب بن عباد. [رسائل الصاحب بن عباد] تحقيق: د. عبد الوهاب عزام، د. شوقي ضيف طبعة القاهرة سنة ١٣٣٦هـ
- عبد الرحمن الكواكبي [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق د. محمد عمارة - طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠م
- القاضي عبد الجبار بن أحمد [المغني في أبواب التوحيد والعدل] طبعة القاهرة
- ———— [شرح الأصول الخمسة] تحقيق د. عبد الكريم عثمان طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥م
- علي بن أبي طالب: [نهج البلاغة] طبعة دار الشعب القاهرة سنة ٩٦٨ م
- الغزالي - أبو حامد: [تهافت الفلاسفة] طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣م
- د. فؤاد زكريا: [إسبينوزا] طبعة القاهرة - الأولى -.
- فرانر رورنتال: [مفهوم الإسلامي للحرية في القرن التاسع عشر] طبعة ليدن - الجديدة سنة ١٩٦٠م.
- فلهوزن - يوليوس: [الخوارج والشيعة] ترجمة د. عبد الرحمن بدوي طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨م
- القشيري: [الرسالة القشيرية] تحقيق وتعليق الشيخ زكريا الأنصاري - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م.

- كراوس - بول . [أثر جهم لا سيما المسوبة إلى ابن المقفع] ترجمة د. عبد الرحمن بدوي - طبعة القاهرة - ضمن مجموعة - سنة ١٩٦٥م.
- الكندي - يعقوب بن إسحق : [رسائل الكندي الفلسفية] تحقيق د. محمد عبد الهادي أبو ريدة - طبعة القاهرة سنة ١٩٥٠م.
- د. محمد ضياء الدين الريس . [النظريات السياسية الإسلامية] طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م
- د. محمد عمارة [رسائل العدل والتوحيد] دراسة وتحقيق طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م
- ــــــــ [المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية] طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م
- المرتضى - الشريف - [أمالي المرتضى] تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م
- مونتجمري وت . [الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام] طبعة أدنبرة - إنجلترا سنة ١٩٦٢م
- النسفي أبو المعين . [بحر الكلام] - مخطوط مصور بمكتبة السوربون بباريس تحت رقم ٥١٤ عقائد تيمور
- نللينو كارلو ألفونسو [بحوث في المعتزلة] ترجمة د. عبد الرحمن بدوي - طبعة القاهرة - ضمن مجموعة - سنة ١٩٦٥م

***

• الدكتور محمد عمارة •

أولا: سيرة ذاتية .. في نقاط

* مفكر إسلامي ومؤلف .. ومحقق وعضو «مجمع البحوث الإسلامية» - بالأزهر الشريف .

* وُلد بريف مصر - بلدة «صروه»، مركز «قويسنا»، محافظة «كفر الشيخ» في ٢٧ من رجب سنة ١٣٥٠هـ/ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣١م - في أسرة ميسورة الحال - مدنيًا - تحترف الزراعة .. وملتزمة دينيًا .

* قبل مولده، كان والده قد نذر لله إذا جاء المولود ذكرًا أن يسميه محمدًا، وأن يهبه للعلم الديني - أي يطلب العلم في الأزهر الشريف .

* حفظ القرآن وجوّده في «كُتّاب» القرية مع تلقي العلوم المدنية الأولية بمدرسة القرية - مرحلة التعليم الإلزامي .

* في سنة ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م التحق «بمعهد دسوق الديني الابتدائي» - التابع للجامع الأزهر الشريف - ومنه حصل على شهادة الابتدائية سنة ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩م

* وفي المرحلة الابتدائية - بنصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين - بدأت تتفتح وتنمو اهتماماته الوطنية والعربية والإسلامية، والأدبية والثقافية فشارك في العمل الوطني - قضية استقلال مصر والقضية الفلسطينية - بالخطابة في المساجد والكتابة - نثرًا وشعرًا - وكان أول مقال نشرته له صحيفة «مصر الفتاة» - بعنوان «جهاد» - عن فلسطين - في أبريل سنة ١٩٤٨م - وتطوع للتدريب على حمل

لسلاح ضمن حركة مصرة مقاومة شعبية ... كل ما يملك ... شرف الدفاع إلى فلسطين.

* في سنة ١٩٤٩م، التحق بمعهد القاهرة الأحمدي بطنطا التابع لجامع الأزهر الشريف، وعاد حاملاً على الثانوية الأزهرية سنة ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤م.

* وواصل في مرحلة الدراسة الجامعية نشاطه الأدبي والثقافي ونشر شعراً ونثراً في صحف ومجلات «الدعوة» و«نور الإسلام» و«المصري» و«الكاتب» ... وتطوع للتدريب على السلاح بعد إعلان الجهاد في سنة ١٩٥١م.

* في سنة ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤م التحق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - وفيها تخرج، ونال درجة «ليسانس» في اللغة العربية والعلوم الإسلامية، وقد تأخر تخرجه - بسبب نشاطه السياسي - إلى سنة ١٩٦٥ بدلاً من سنة ١٩٥٨م.

* وواصل في مرحلة الدراسة الجامعية نشاطه الوطني والأدبي والثقافي، فشارك في «المقاومة الشعبية» بمنطقة قناة السويس، في مقاومة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م..

* ونشر المقالات في صحيفة «الإخوان المسلمون» المصرية ومجلة «الأدب» لبيروت، وألف ونشر أول كتبه عن «القومية العربية»، سنة ١٩٥٨م.

* وبعد التخرج في الجامعة، أعطى كل وقته - تقريباً - وجمع جهده لمشروعه الفكري، فجمع وحقق ودرس «أعمال الكاتبة الأديبة أم الأعلام منطقة الإسلامية الحديثة» ووضع مع مصطفى صادق الرافعي، وحمد الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وعلي مبارك، وقاسم أمين، وكتب الكتب ودراسات عن أعلام التجديد الإسلامي مثل الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا، والشيخ محمد الغزالي، وعمر مكرم، ومصطفى كامل، وخير الدين التونسي، ورشيد رضا.. وعبد الحميد بن باديس.. ومحمد الخضر حسين، وأبي الأعلى المودودي.. وحسن البنا.. وسيد قطب.. والشيخ محمود شلتوت، ومنير الإبراهيمي.. إلخ

* ومن أعلام الصحابة الذين كتب عنهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو ذر الغفاري وأسماء بنت أبي بكر. كما كتب عن تيارات الفكر الإسلامي القديمة والحديثة وعن أعلام التراث الإسلامي، مثل: الغزالي، الحشني، وحسن البصري، وعمرو بن عبيد، ونصر حامد أبو زيد، ومحمد بن الحسن، وعلي بن محمد، والماوردي، وابن رشد (الحفيد)، وعز الدين عبد السلام، وغيرهم.

* وتدور كتبه التي تجاوزت المائتين الصفحات حول محاور الحضارة الإسلامية، ومشروع حضاري إسلامي، والموقف من الحضارات الغربية والشرقية، وتأثرت لغته وتعبيراته وصفحاته بعلم الاجتماع الإسلامي، والعقلانية الإسلامية.

* وحرر ونظر العديد من أصحاب المشاريع الفكرية الفريدة.

* وحقق عدداً من نصوص التراث الإسلامي القديمة والحديثة.

* وكان من همه العلمي ومشروعه الفكري، الحصول من كلية الدراسات العليا في العلوم الإسلامية التخصص بالفلسفة الإسلامية - على الدكتوراه سنة ١٣٩٠هـ سنة ١٩٧٠م، بأطروحته عن "المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية"، وعلى الدكتوراه سنة ١٣٩٥هـ سنة ١٩٧٥م، بأطروحته عن "الإسلام وفلسفة الحكم".

* وأسهم في تحرير العديد من الدوريات الفكرية المتخصصة، وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية في وطن العروبة وعالم الإسلام وخارجهما. كما أسهم في تحرير العديد من الموسوعات السياسية والحضارية والعلمية، مثل "الموسوعة السياسية"، و"الموسوعة الحضارية العربية"، و"الموسوعة الشرعية"، و"الموسوعة المذهبية الإسلامية"، و"الموسوعة الإسلامية العامة"، و"الموسوعة الأعلام"... إلخ.

* وله عضوية عدد من المؤسسات العلمية والفكرية والبحثية، منها "المجلس الأعلى للشئون الإسلامية" - عضو، و"المعهد العالمي للفكر الإسلامي" - نائب رئيس، و"المركز الدراسات الحضارية" - عضو، و"المجمع الملكي لبحوث الحضارة

لإسلامية» - مؤسسة آل البيت - بالأردن، و«مجمع البحوث الإسلامية» - بالأزهر الشريف.

* وحصل على عدد من الجوائز والأوسمة، وشهادات تقديرية، ودروع منها: «جائزة جمعية أصدقاء الكتاب» بمصر سنة ١٩٧٢م، وجائزة الدولة التشجيعية - بمصر - سنة ١٩٧٦م، ووسام العلوم والفنون - من الطبقة الأولى - بمصر - سنة ١٩٧٦م، وجائزة على وعثمان حافظ - للمفكر العام - سنة ١٩٩٣م، وجائزة مجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية سنة ١٩٩٧م، ووسام النيل القومي الإسلامي - القدس المؤسس - سنة ١٩٩٨م، وجائزة مؤسسة أحمد كتو - للدراسات الإسلامية - بالبحرين سنة ٢٠٠٥م.

* وجاوزت أعماله الفكرية - تأليفًا وتحقيقًا - مائتي كتاب، وذلك غير ما نشر له في الصحف والمجلات..

* وترجم العديد من كتبه إلى العديد من اللغات الشرقية والغربية مثل: التركية، والبلاوية، والفارسية، والأوردية، والإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية، والألمانية، والألبانية، والبوسنية.

* الاسم - رباعيًا: محمد عمارة مصطفى عمارة

* العنوان: جمهورية مصر العربية القاهرة هاتف ٢٢٠٥٥٦٦١ - فاكس ٢٢٠٥٥٦٦٢

***

ثانيا: كتب بأعماله الفكرية

• في دار الشروق

١ ـ معالم المنهج الإسلامي

٢ ـ الإسلام والمستقبل.

٣ ـ العلمانية ونهضتها الحديثة

٤ ـ الإسلام وفلسفة الحكم.

٥ ـ معركة الإسلام وأصول الحكم ـ دراسة وتحقيق

٦ ـ الإسلام والفنون الجميلة.

٧ ـ الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق.

٨ ـ الإسلام والثورة.

٩ ـ الإسلام والعروبة

١٠ ـ الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية.

١١ ـ هل الإسلام هو الحل؟؟ لماذا. وكيف؟.

١٢ ـ سقوط الغلو العلماني

١٣ ـ الغزو الفكري وهم أم حقيقة؟

١٤ ـ الطريق إلى اليقظة الإسلامية

١٥ ـ تيارات الفكر الإسلامي.

١٦ ـ الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري

١٧ ـ المعتزلة ومشكلة حرية الإنسانة .

١٨ ـ عندما أصبحت مصر عربية إسلامية .

١٩ ـ العرب والتحدى .

٢٠ ـ مستقبل ثورة

٢١ ـ التفسير الماركسى للإسلام

٢٢ ـ الإسلام بين التنوير والتزوير .

٢٣ ـ التيار القومى الإسلامى .

٢٤ ـ الإسلام والأمن الاجتماعى .

٢٥ ـ الأصولية بين الغرب والإسلام .

٢٦ ـ الجامعة الإسلامية والفكرة القومية

٢٧ ـ عمر بن عبد العزيز : عمر الأمة وخامس الراشدين

٢٨ ـ جمال الدين الأفغانى . موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام

٢٩ ـ محمد عبده : تجديد الدنيا بتجديد الدين .

٣٠ ـ عبد الرحمن الكواكبى : شهيد الحرية ومجدد الإسلام

٣١ ـ أبو الأعلى المودودى والصحوة الإسلامية .

٣٢ ـ رفاعة الطهطاوى : رائد التنوير فى العصر الحديث .

٣٣ ـ على مبارك : مؤرخ ومهندس العمران .

٣٤ ـ قاسم أمين : تحرير المرأة والتمدن الإسلامى

٣٥ ـ التحرير الإسلامى للمرأة : الرد على شبهات الغلاة .

٣٦ ـ الإسلام فى عيون غربية : من افتراء الجهلاء إلى إنصاف العلماء

٣٧ ـ الشريعة الإسلامية والعلمانية العربية .

٣٨ـ في فقه الصراع على القدس وفلسطين.

٣٩ الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ـ دراسة وتحقيق.

٤٠ ـ الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي ـ دراسة وتحقيق

٤١ ـ الأعمال الكاملة لقاسم أمين ـ دراسة وتحقيق.

٤٢ ـ رسالة التوحيد ـ دراسة وتحقيق.

٤٣ ـ طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ـ دراسة وتحقيق.

٤٤ ـ الشيعة والسنة: جوهر الخلاف وسبل التقريب

٤٥ ـ رسائل العدل والتوحيد ـ دراسة وتحقيق

٤٦ ـ ابن رشد: دراسات ونصوص ـ قيد الإعداد

٤٧ ـ الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي قيد الجمع والدراسة والتحقيق

٤٨ ـ الأعمال الكاملة لخير الدين التونسي قيد الجمع والدراسة والتحقيق

٤٩ الأعمال الفكرية لعبد الله النديم ـ قيد الجمع ـ دراسة وتحقيق

• في مكتبة الشروق الدولية

٥٠ ـ الغرب والإسلام. أين الخطأ وأين الصواب؟.

٥١ ـ معلمات العلو بين الدين واللادين.

٥٢ ـ الخصائص الدينية بين التجديد الإسلامي والتبديد الأمريكي

٥٣ ـ الإسلام والأقليات: الماضي والحاضر والمستقبل

٥٤ ـ الإسلام والآخر: مَنْ يعترف بمن ومَنْ ينكر من؟

٥٥ ـ في فقه المواجهة بين العرب والإسلام

٥٦ ـ في فقه الحضارة الإسلامية.

٥٧ ـ في المسألة القبطية ـ حقائق وأوهام

٥٨ ـ مستقبلنا بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية.

٥٩ ـ إحياء الخلافة الإسلامية. حقيقه أم خيال؟

٦٠ ـ الإسلام والحرب الدينية.

٦١ ـ العطاء الحضاري للإسلام.

٦٢ ـ الدراما التاريخية وتحديات الواقع المعاصر.

٦٣ ـ من أعلام الإحياء الإسلامي

٦٤ ـ الفاتيكان والإسلام أهي حمامه أم عداء له ريح؟

٦٥ ـ التراث والمستقبل.

٦٦ ـ معارك العرب ضد العزلة.

٦٧ ـ الفتنة الطائفية: متى.. وكيف.. ولماذا؟.

٦٨ ـ الأنبياء في القرآن الكريم والكتاب المقدس

٦٩ ـ التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ.

• سلسلة: (هذا هو الإسلام)

٧٠ ـ الدين والحضارة. عوامل امتياز الإسلام.

٧١ ـ السماحة الإسلامية حقيقة الجهاد والقتال والإرهاب

٧٢ احترام المقدسات. خيرية لأمة. عوامل تفوق الإسلام

٧٣ ـ الموقف من الديانات الأخرى. الدين والدولة.

٧٤ ـ الموقف من الحضارات الأخرى أسباب انتشار الإسلام

٧٥ ـ قراءة النص الديني بين التأويل العربي والتأويل الإسلامي

٧٦ـ الإسلام والسياسة : الرد على شبهات العلمانيين .

٧٧ـ الإسلام والتعددية التنوع و لاختلاف فى إطار الوحده

٧٨ـ مفهوم الحرية فى مذاهب الإسلاميين .

• **فى نهضة مصر**

٧٩ـ معركة المصطلحات بين العرب والإسلام .

٨٠ـ الوسيط فى المذاهب والمصطلحات .

٨١ـ القدس الشريف : رمز الصراع وبوابة لانتصار

٨٢ـ الإصلاح بالإسلام

٨٣ـ الإسلام والتحديات المعاصرة .

٨٤ـ الإسلام فى مواجهة التحديات

٨٥ـ الاستقلال الحضارى .

٨٦ـ العارة الجديدة عى الإسلام .

٨٧ـ مقام العقل فى الإسلام .

٨٨ـ الفريضة الغائبة : حوار مع ثقافة العنف .

٨٩ـ الانتماء الحضارى : للغرب أم الإسلام؟

• **سلسلة: (فى التنوير الإسلامى)**

٩٠ـ الصحوة الإسلامية فى عيون غربية .

٩١ـ الغرب والإسلام .

٩٢ـ أبو حيان التوحيدى .

٩٣ ـ ابن رشد بين الغرب و الإسلام

٩٤ ـ الانتماء الثقافي.

٩٥ ـ التعددية: الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية.

٩٦ ـ صراع القيم بين الغرب والإسلام

٩٧ ـ د. يوسف القرضاوي: مدرسة الفكر به ومشروع الفكري

٩٨ ـ عندما دخلت مصر في دين الله

٩٩ ـ الحركات الإسلامية: رؤية نقدية

١٠٠ ـ المنهاج العقلي في دراسات العربية

١٠١ ـ النموذج الثقافي

١٠٢ ـ تجديد الدنيا بتجديد الدين.

١٠٣ ـ الثوابت والمتغيرات في النقطة الإسلامية الحديثة.

١٠٤ ـ نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم.

١٠٥ ـ التعليم و الإصلاح: تسوير تعريبي أم تحديث إسلامي؟

١٠٦ ـ إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين.

١٠٧ ـ الحضارات العالمية: تدافع أم صراع؟

١٠٨ ـ الحملة الفرنسية في الميزان.

١٠٩ ـ الأقليات الدينية والقومية: تنوع ووحدة أم تفتيت واختراق؟.

١١٠ ـ مخاطر العولمة على الهوية الثقافية.

١١١ ـ الغناء والموسيقى: حلال أم حرام؟

١١٢ ـ هل المسلمون أمة واحدة؟.

١١٣ ـ السنة والبدعة ـ للشيخ الخضر حسين ـ دراسة وتقديم

١١٤ ـ الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ـ للشيخ محمد الخضر حسين ـ دراسة وتقديم

١١٥ ـ تحليل الواقع بمنهج العلاقات المزمنة

١١٦ ـ مآزق المسيحية والعلمانية في أوروبا (شهادة ألمانية)

١١٧ ـ السنة والسيرة في معرفة الإنسانية

١١٨ ـ الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين

١١٩ ـ مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية.

١٢٠ ـ السنة التشريعية وغير التشريعية ـ مجموعة دراسات

١٢١ ـ شبهات حول الإسلام

١٢٢ ـ المستقبل الاجتماعي للأمة الإسلامية.

١٢٣ ـ شبهات حول القرآن الكريم.

١٢٤ ـ أزمة العقل العربي.

١٢٥ ـ في التحرير الإسلامي للمرأة.

١٢٦ ـ روح الحضارة الإسلامية ـ للشيخ ابن عاشور ـ دراسة وتقديم

١٢٧ ـ الغرب والإسلام ـ مواجهات لها تاريخ.

١٢٨ ـ السماحة الإسلامية.

١٢٩ ـ الشيخ عبد الرحمن الكواكبي: هل كان علمانياً؟.

١٣٠ ـ أزمة الفكر الإسلامي المعاصر.

١٣١ ـ إسلامية المعرفة: مدا تعني؟

١٣٢ ـ الإسلام وضرورة التغيير

١٣٣ ـ النص الإسلامي بين التدوينية والاجتهاد والجمود

١٣٤ ـ الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية

١٣٥ ـ صلة الإسلام بإصلاح المسيحية للشيخ أمين الخولي دراسة وتقديم

١٣٦ ـ عن القرآن الكريم للشيخ أمين الخولي دراسة وتقديم

١٣٧ ـ الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده دراسة وتحقيق

١٣٨ ـ الإصلاح له يبنى في القرن العشرين الشيخ المراغي نموذجاً

١٣٩ ـ فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين.

١٤٠ ـ اجتهادات ابن رشد وفتاواه وفتواه ـ للشيخ جاد الحق على جاد الحق دراسة وتقديم.

١٤١ ـ شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام.

١٤٢ ـ سلامة موسى: اجتهاد خاطئ أم عمالة حضارية؟.

١٤٣ ـ العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية.

١٤٤ ـ عالمنا: حضارة أم حضارات؟.

١٤٥ ـ الجديد في المخطط الغربي تجاه المسلمين.

١٤٦ ـ السلفية: واحدة، أم سلفيات؟.

• في دار الرشاد

١٤٧ ـ جمال الدين الأفغاني بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض

١٤٨ ـ الوعي بالتاريخ وصناعة التاريخ.

• في مكتبة الإمام البخاري، سلسلة: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت)

١٤٩ ـ رفع الملام عن شيخ الإسلام ابن تيمية

١٥٠ ـ الفارق بين الدعوة والتنصير.

١٥١ ـ علمانية المدفع والإنجيل.

١٥٢ ـ صيحة نذير من فتنة التكفير.

١٥٣ ـ مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام

١٥٤ ـ في النظام السياسي الإسلامي: الخلافة والدولة المدنية

١٥٥ ـ أضواء على الموقف الشيعي من الصحابة.

١٥٦ ـ بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية.

١٥٧ ـ القدس: أمانة عمر في انتظار صلاح الدين

١٥٨ ـ القرآن يتحدى.

١٥٩ ـ تحرير المرأة بين الغرب والإسلام.

١٦٠ ـ الوسطية في العلاقة بين الحضارات ـ قيد الإعداد.

١٦١ ـ تهذيب التراث الإسلامي ـ قيد الإعداد

١٦٢ ـ مقام العقل عند شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قيد الإعداد

١٦٣ ـ مقام العقل عند الإمام محمد عبده ـ قيد الإعداد

• في دار الوفاء

١٦٤ ـ إسلاميات السنهوري باشا.

١٦٥ ـ هذا إسلامنا: خلاصات الأفكار.

١٦٦ ـ العلمانية بين الغرب والإسلام.

١٦٧ ـ سلامة موسى: اجتهاد خاطئ أم عمالة حضارية؟

١٦٨ ـ الجديد في المحيط العربي تجاه المسلمين.

١٦٩ ـ الحضارات العالمية: وحدة أم حضارات؟

• في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

١٧٠ ـ أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر

١٧١ ـ شبهات وإجابات حول القرآن الكريم.

١٧٢ ـ شبهات وردت حول مكانة المرأة في الإسلام ـ ج١، ٢، ٣

١٧٣ ـ فتنة التكفير بين الشيعة والوهابية والصوفية

١٧٤ ـ دليل الإمام في تجديد الخطاب الديني ـ وزارة الأوقاف والشئون مع آخرين

١٧٥ ـ الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت

١٧٦ ـ حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين

١٧٧ ـ السلف والسلفية.

• في مجمع البحوث الإسلامية

١٧٨ ـ ملاحظات علمية على كتاب المسيح في الإسلام. ملحق مجلة الأزهر ـ شهر صفر سنة ١٤٢٧هـ

١٧٩ ـ رد الأزهر على كتاب ما هي حتمية كفرة المسيح. ملحق مجلة الأزهر شهر ربيع الأول سنة ١٤٢٦هـ.

١٨٠ ـ الرد على كتاب فصل الخطاب في ترجيح قول ابن الخطاب

• في دار المعارف

١٨١ ـ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ـ لابن رشد ـ دراسة وتحقيق.

• بالاشتراك مع اخرين

١٨٢ ـ قارعة سبتمبر ـ مكتبة الشروق الدولية سنة ٢٠٠٢م

١٨٣ ـ الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية ـ الكويت سنة ١٩٨٩م

١٨٤ ـ القرآن ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٢م

١٨٥ ـ محمد ﷺ ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٢م

١٨٦ ـ عمر بن الخطاب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٣م

١٨٧ ـ علي بن أبي طالب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٤م.

١٨٨ ـ السنة والشيعة: وحدة الدين وخلاف السياسة والتاريخ ـ مكتبة سفير سنة ٢٠٠٨م

• كتب نفدت.. وأدمج بعضها في كتب أخرى

١٨٩ ـ فجر اليقظة القومية ـ دار الوحدة ـ بيروت سنة ١٩٨٤م.

١٩٠ ـ العروبة في العصر الحديث ـ دار الوحدة ـ بيروت سنة ١٩٨٤م

١٩١ ـ أمة عربية وقضية الوحدة ـ دار الوحدة ـ بيروت سنة ١٩٨٤م

١٩٢ ـ ثورة الزنج ـ دار الوحدة ـ بيروت ـ سنة ١٩٨٠م

١٩٣ ـ دراسات في الوعي التاريخي ـ دار الوحدة ـ بيروت سنة ١٩٨٠م

١٩٤ ـ الإسلام وقضايا العصر ـ دار الوحدة ـ بيروت سنة ١٩٨٤م.

١٩٥ ـ التراث في ضوء العقل ـ دار الوحدة ـ بيروت سنة ١٩٨٤م.

١٩٦ ـ المرصد العالمي ـ عرض وحوار وتقييم ـ دار الوحدة ـ بيروت سنه ١٩٨٣م

١٩٧ ـ الإسلام والسلطة الدينية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٨٠م

١٩٨ ـ الإسلام والوحدة القومية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٩م

١٩٩ ـ الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية ـ دار الطليعة ـ القاهرة سنه ١٩٨٢م

٢٠٠ ـ في المشروع الحضاري الإسلامي ـ مركز الراية ـ جدة سنة ٢٠٠٤م

٢٠١ ـ شخصيات لها تاريخ ـ مركز الراية ـ جدة سنة ٢٠٠٤م.

٢٠٢ ـ الإمام محمد عبده ـ مشروع حضاري للإصلاح بالإسلام ـ مكتبة الإسكندرية سنة ٢٠٠٥م.

٢٠٣ ـ محمد عبده سيرته وأعماله ـ دار القدس ـ بيروت سنة ١٩٧٨م

٢٠٤ ـ معالم المشروع الحضاري للإمام الشهيد حسن البنا ـ دار التوزيع سنة ٢٠٠٦م

٢٠٥ ـ نظرة جديدة إلى التراث ـ دار قتيبة ـ دمشق سنة ١٩٨٨م

٢٠٦ ـ القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب ـ دار الفكر ـ القاهرة سنه ١٩٥٨م

٢٠٧ ـ ظاهرة القومية في الحضارة العربية ـ الكويت سنة ١٩٨٣م

٢٠٨ ـ رحلة في عالم الدكتور محمد عمارة ـ حوار ـ دار المكتب الحديث ـ بيروت سنه ١٩٩٩م

٢٠٩ ـ نظرية الخلافة الإسلامية ـ دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٨٠م

٢١٠ ـ العدل الاجتماعى لعمر بن الخطاب ـ دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٧٨م.

٢١١ ـ الفكر الاجتماعى لعلى بن أبى طالب ـ دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٧٨م.

٢١٢ ـ إسرائيل: هل هى سامية؟ ـ دار الكاتب العربى ـ سنة ١٩٦٧م.

٢١٣ ـ الإسلام وأصول الحكم ـ دراسات ووثائق ـ المؤسسة العربية ـ بيروت سنة ١٩٧٢م.

٢١٤ ـ الدين والدولة ـ الهيئة العامة للكتاب ـ سنة ١٩٩٧م.

٢١٥ ـ المواجهة بين الإسلام والعلمانية ـ مناظرة ـ دار الآفاق الجديدة ـ القاهرة سنة ١٤١٣هـ.

٢١٦ ـ تهافت العلمانية ـ مناظرة ـ دار الآفاق الجديدة ـ القاهرة سنة ١٤١٣هـ.

٢١٧ ـ الشيخ الشهيد أحمد ياسين ـ وفقه الجهاد على أرض فلسطين ـ مركز الإعلام العربى سنة ٢٠٠٤م.

٢١٨ ـ القدس: أمانة عمر فى انتظار صلاح الدين ـ مركز الإعلام العربى.

٢١٩ ـ إسلامية الصراع على القدس وفلسطين ـ مركز الإعلام العربى.

٢٢٠ ـ المادية والمثالية فى فلسفة ابن رشد ـ دار المعارف سنة ١٩٨٣م.

٢٢١ ـ الفكر القائد للثورة الإيرانية ـ دار ثابت سنة ١٩٨٢م.

• فى دار السلام

٢٢٢ ـ المشروع الحضارى الإسلامى.

٢٢٣ ـ شخصيات لها تاريخ.

٢٢٤ ـ قاموس المصطلحات الاقتصادية فى الحضارة الإسلامية.

٢٢٥ ـ كتاب الأموال ـ لأبى عبيد القاسم بن سلام ـ دراسة وتحقيق.

٢٢٦ ـ الشيخ محمد الغزالى : الموقع الفكرى والمعارك الفكرية .

٢٢٧ ـ إزالة الشبهات عن معانى المصطلحات .

٢٢٨ ـ الدكتور عبد الرزاق السنهورى : إسلامية الدولة والمدنية والقانون .

٢٢٩ ـ أكذوبة الاضطهاد الدينى فى مصر .

• كتب قيد الإعداد

٢٣٠ ـ الفتوحات الإسلامية : تحرير أم تدمير ؟ .

٢٣١ ـ فوائد البنوك : حلال أم حرام ؟ .

٢٣٢ ـ رسول الإسلام : المصطفى المعصوم . . بشر يوحى إليه .

دار أبو سليمان للطباعة والتجليد
٠١٢/١٢٧٢١٢٤ - ٠١٢/٤٢٤٤٣٠٨

مفهوم الحرية فى مذاهب الإسلاميين

• الحرية ـ فى الإسلام ـ: فريضة وضرورة.. وليست مجرد حق من حقوق الإنسان.

• ولقد تفرد الإسلام بأن رفع قيمة الحرية إلى مقام الحياة.. فالعبودية والاستبداد: موت.. والعتق والتحرير: حياة وإحياء..

• بل إن بوابة الدخول للإسلام ـ ألا إله إلا الله ـ هى إعلان عن التحرير من كل الطواغيت.. وتحطيم لكل القيود.. وتحرير لجميع ملكات الإنسان من كل ألوان العبودية لغير الله ﴿أو من كان ميتا فأحييناه﴾ [الأنعام: ١٢٢]..

• ولقد كانت قضية الحرية أولى القضايا التى بدأت بها الفلسفة فى تاريخ الإسلام.. وفيها تعددت مذاهب الإسلاميين ـ من الفلاسفة.. إلى الصوفية.. إلى الجبرية.. إلى أهل العدل والتوحيد ـ الذين انتصروا لحرية الإنسان..

• ولبيان مفهوم الإسلام للحرية.. ولتحرير الإنسان المعاصر من القراءة الجدد.. يصدر هذا الكتاب.